



دولة فلسطين

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/رمضان/١٤١٧ هجرية،
افتتحت في ١٩٩٧/١/٢٢ ميلادية.

الجلد (٣٤)

صفحة

٣

٣

١٤

مذ (١٢)

جدول الأعمال

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

لا اعتذارات

٣ - قرارات اللجان:

أ . قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/١/٧، والمتضمن
مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦.
(القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة)

هكذا من الأشهر

ب . قرارات اللجنة القانونية:-

- ١ . قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤. (المعاد من مجلس الاعيان) (القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة).
- ٢ . قرار رقم (٨) تاريخ ١٩٩٧/١/٥، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦. (القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة).
- ٣ . قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠، والمتضمن القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة عينت يوم الاحد ١٩٩٧/١/٢٦ الساعة العاشرة والنصف.

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة:

- في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٧/١/٢٢ ميلادي.
- عقد مجلس النواب جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور: (محمد المصالحه)
- وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة : لا أحد.
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا أحد.
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: د. محمد عويضة، د. محمد الحاج.
- وحضر من الحكومة:-
١. دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.
 ٢. معالي الدكتور عبدالله التسور: وزير التعليم العالي.
 ٣. معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.
 ٤. معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الأشغال العامة والإسكان.
 ٥. معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل.
 ٦. معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
 ٧. معالي المهندس سمير شعوار: وزير المياه والري.

٨. معالي المهندس علي أبو الراغب: وزير الصناعة والتجارة.
٩. معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٠. معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١١. معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
١٢. معالي الدكتور ريماء خلف: وزير التخطيط.
١٣. معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٤. معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٥. معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.
١٦. معالي المهندس حماد ابوجاموس: وزير التنمية الاجتماعية.
١٧. معالي المهندس منير صوير: وزير التموين.
١٨. معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانة: وزير العمل.
١٩. معالي السيد مقلح الرحيمي: وزير دولة.
٢٠. معالي الدكتور أحمد القضاة: وزير الثقافة.
٢١. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

٢٢. معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة.

٢٣. معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب.

٢٤. معالي السيد محمد عودة نجات: وزير دولة.

٢٥. معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.

٢٦. معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.

٢٧. معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.

٢٨. معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية الإدارية.

٢٩. معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

وحضر من الأمانة العامة: السيد نذير عطيات، السيد علي الحسان، السيد محمد الرديني، السيد عثمان التجداوي.

معالي رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس:

يعني؟

السيد الامين العام:

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات
لا اعتذارات

معالي رئيس المجلس:

بند ما يستجد من اعمال لدي متحدثين ابدا
بداية الشيخ عبدالمعظم ابو زنت.

السيد عبدالمعظم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

لقد شاهدنا وسمعنا كيف استقبل وفدنا الوزاري لدى العراق الشقيق بكل ترحيب وحفاوة وتكريم ينسجم مع أصالة العراق الشقيق ونخوته، كما ينسجم مع أردن الحشد والرباط لتوثيق روابط الأخوة مع العراق الشقيق، وفتح صفحة جديدة مشرقة مضيئة، حيث زاد العراق نسبة الدعم من النفط لشقيقه الأردن، وتوسيع دائرة التعاون التجاري بين البلدين الشقيقين وإنا نكر الله ونحمده على ذلك الوفاء في الضراء قبل السراء بين الإخوة الأشقاء لأجل ذلك أتمنى على دولة رئيس الحكومة أن يبادر في جلستنا

هذه لتحية عربية اسلامية للعراق الشقيق اذ من لم يشكر الناس لم يشكر الله وليدل ذلك على حسن التوايا والتوجه بين الأشقاء، معتبرين الماضي سحابة صيف استبدلها الله بسحابة غيث كريم معطاء يتجلى في ظلالها الصفاء والوفاء.

وبذلك نستجيب لقوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا). ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً).

معالي الرئيس:

بلغني من مصدر موثوق أن مقابر الزرقاء أصبحت وكراً للسكرى والمنحرفين جنسياً كما بلغني أن بعض الفنادق الكبرى تقدم وجبات الغداء والخمر أم الخبائث في نهار رمضان المبارك.

وأتمنى على الحكومة أن تجابه هذا الاستهتار بالدين والأخلاق وحرمة أمواتها في المقابر وحرمة رمضان القرآن، أن نجابه ذلك المنكر بحزم يحفظ لأردننا خاصية انتمائه للإسلام.

كما أذكر الحكومة إن تواتت في ذلك الحزم بنذير الله ووعيده (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة، أو يصيبهم عذاب أليم). وقوله عز وجل:

(وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة، يأتيها رزقها رغداً من كل مكان، فكفرت بأنعم الله، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون.)

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل طلال عبيدات.

السيد طلال عبيدات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

السادة النواب،

قامت القوات المسلحة الأردنية مشكورة بفتح الطريق العرضاني الموصل من الحمة الأردنية الى منطقة محطة المقارن. وقد ترتب على ذلك سقوط كميات كبيرة من الحجارة على الأراضي الواقعة بين الطريق ونهر اليرموك مما تسبب بتعطيل تلك الأراضي من الناحية الزراعية نأيل من وزير الدفاع عمل اللازم لإزالة هذا الأضرار مع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

يبلغ تعداد سكان قرية المخيبة التحتا (٣.٠٠٠) نسمة ويوجد عندهم شعبة بريد بتلفون واحد. وقد تقدم حوالي ٣٠٠ شخص من أهالي البلدة بطلبات الى مديرية اتصالات اريد لمد خطوط تلفونات الى منازلهم وقد ووفق على طلبهم الا انه لغاية الآن لم تصل البدالة. نأمل من معالي وزير البريد والاتصالات. عمل الحلول المناسبة حول هذا الموضوع.

بلدات المخيبة التحتا والمخيبة الفوقا ومنطقة الحمة محرومة من البث التلفزيوني، أملين من معالي وزير الاعلام اجراء اللازم حول إيصال البث التلفزيوني إلى هذه البلدات، البلدات نفسها

هكذا من الأشغال

بحاجة ماسة جداً إلى مركز، دفاع مدني، لأن مركز الدفاع المدني الموجود وفي لواء بني كنانة يبعد حوالي (٣٥) كم عن هذه البلدات. علماً بأن هذه البلدات هي بلدات سياحية حيث توجد الحمة الأردنية في موقع وسط بين هذه البلدات.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، المتحدث الزميل بسام العموش.

الدكتور بسام العموش:

السلام عليكم ورحمة الله

اسمحوا لي أن أطرح على مسامعكم قضيتين: الأولى: قضية كويونات الترميم التي يعاني منها المهندسون في طرابلس ومناطق أخرى وساءت حيث لا يستطيعون الوصول إلى الترميم ولا يشق الأمر.. قضية الكويونات التي تم سحبها من عتبات الأثرف في الزرقاء ولا بد أن تلك قد تم في كل المحافظات ورغم أننا مع التدقيق لنبصل الدعم إلى مستحقه لكننا نلاحظ بأن قطع الكويونات قد تم في حق الفقراء والمساكين وفي كثير من الأغنياء والأثرياء والتجار يحصلون على تلك الكويونات التي ادعوا معاليهم لزيارة مراكز توزيع الكويونات والاستماع إلى شكاوى المواطنين وتعديل الأوضاع الخاطئة.

الثانية: قضية الصحف التي اعتادت على التمسك بالأخبار الفاضحة والغريبة، ما هي مصلحة المجتمع في إثارة هذه المسائل، لقد وصل الأمر بأحدى الصحف أن تتحدث عما

يجري في غرف النوم بين الأزواج، وكذلك الحديث عن الشذوذ الجنسي.

لقد استاء مجلسنا من هذه الصحف واطلق يد الحكومة وطالبها بالمحاسبة والتدقيق ليس قتلاً للرأي ولا مصادرة للحريات ولكن لضمان أن تكون الحريات مسؤولة. ولا يسعف الحكومة السكوت وبخاصة أن جلالة الملك قد أعلن استيائه من هذه الصحف واستنكر ما ورد ويرد فيها داعياً إلى وضع حد لهذا الأمر.

لقد وصل بنا الحال أن لا يستطيع الإنسان شراء الصحيفة أو إدخالها إلى بيته أو حتى ينظر إليها.

وإذا كان مبرر تلك الصحف في نشر ما نشرته الدفاع عن المرأة فأننا نتساءل هل يكون ذلك بهذا الأسلوب، وهل كفت تلك الصحف عن نشر الصور الخليعة التي تهين المرأة وتعدي على كرامتها وتصورها على أنها مجرد جسد لا عقل ولا روح ولا كرامة ولا فكر له.

انني ادعو أصحاب تلك الصحف أن يرجعوا عن ممارساتهم وأن يحترموا دين هذا الشعب وأخلاقه وادعوا الحكومة إلى القيام بواجبها الذي كلفها به جلالة الملك ومجلسنا الكريم وشكراً...

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع:

شكراً معالي الرئيس

الحكومة مثقفة مع الزميل الدكتور بسام ومع

فيه، لذلك نقترح أن يقدم لنا المجلس الكريم من خلال لجنة التوجيه الوطني أن شتم التوصيات اللازمة لمعالجة هذا الأمر وستلزم الحكومة بهذه التوصيات وتعملها مباشرة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الاستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي:

معالي الرئيس،

الزملاء النواب،

رغم الصيحات والجهود التي تبذل من أجل دفع عملية الاستثمار إلا أن أموراً تجري بقصد أو بدون قصد تؤدي إلى هدم الاستثمار وكان أيد خبيثه تسعى لدمار اقتصاد الوطن، والزائر للمناطق الحرة في المملكة وشركات بيع السيارات يجد وبلا أي جهد إن تجارة السيارات مقتولة، وأن مئات الملايين من الدنانير معدومة والقاتل هو تصريحات مسؤولينا غير المسؤولة. فتارة يخرج وزير مختص وفي أحد تصريحاته بتخفيض رسوم الجمارك على السيارات من أجل الدخول في اتفاقية التجارة الدولية، ويخرج وزير آخر مختص بتصريح مضاده تعويض عملية تخفيض الجمارك من خلال رفع ضريبة المبيعات، ويخرج مدير عام إحدى المؤسسات المعنية بالتزام الأردن بالاتفاقية وتخفيض بعض رسوم الجمارك، ثم يدرك أحد المسؤولين خطورة ما قيل فيخرج بتصريح إعلامي بعدم النية لتخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي يخن التاجر والمواطن في الحيرة، وتجميد الاموال،

المجلس الكريم بأن بعض الصحف الاسبوعية ترتكب مخالفات وتجاوزات يجب عدم السكوت عليها وتتفق الحكومة ايضاً مع المجلس الكريم بأن الترويج للانحراف واشاعة الرذيلة والعبث بالاخلاق العامة والتدخل في الحياة الخاصة للمواطنين تشهيراً وتجريحاً وتوزيع الاتهامات الباطلة ونشر الاشاعات، كل ذلك مخالف لاسس ومبادئ وتقاليد حياتنا وهو اتجاه مشين ومعيب ولا يمت بصلة للمبادئ الانسانية التي يجب ان تقوم عليها رسالة الصحافة، وان هذا الاتجاه نعم لا بد من معالجته ووضع حد له بسرعة ممكنة، ولقد حاولت الحكومة معالجة الانحراف في بعض الصحف الاسبوعية، والتي دأبت على الترويج في الفساد الاخلاقي، فحولت عشر قضايا اخلاقية للمحكمة وما زالت تنظر امام القضاء، وان الحكومة تعتقد بأن التشريعات الحالية وخاصة قانون المطبوعات والنشر لا تشكل رادعاً لمثل هذا الانفلات والترويج للانحراف، وترى الحكومة انه لا بد من رفع سقف المسؤولية، وان تكون هناك محاسبة اشد وعقوبات اكثر ردة من قبل القضاء للذين يخوضون في اعراض الناس ويشوهون سمعتهم وينشرون الاشاعات التي تدمر حياتهم، او يروجون للانحراف والرذيلة وضرب اسس الاخلاق العامة في مجتمعنا، ولكن وكلما كانت الحكومة في الماضي تتحرك في هذا الاتجاه لوضع حد لهذه التجاوزات كان تحركها يفسر على انه تراجع عن الديمقراطية وتضييق عن الحرية وهو ما لم ترمي الحكومة اليه ولن تفكر

ووقوف عملية الاستثمار، فما ذنب المواطن؟ وما هذا الدعم للاستثمار؟ ولمصلحة من تجمد هذه الملايين؟ ويحرم خزانة الدولة من الرسوم. لماذا نحول دون تنشيط التجارة وزيادة دخل المواطن والسبب هو رعونة التصريحات وعدم وجود المسؤول الذي يزيل الغممة السوداء، وأملنا بزميلنا رئيس الحكومة أن يضع حداً لهذا التدهور الكبير.

معالي الرئيس،
الزملاء النواب،

إنني أتساءل حول سر دوام صناديق القبض في الدوائر الحكومية حتى الساعة ١٢،٣٠ فقط ولا تستمر حتى انتهاء الدوام الرسمي، علماً بأن البنوك تستمر في الدوام حتى الساعة السادسة مساءً، فكثير من المعاملات تؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين لمجرد أن الصندوق قد أفلت رغم أن أي معاملة لا يمكن لها أن تنتهي أو يتخذ بها إجراء قانوني قبل الساعة الواحدة ظهراً، فلماذا المزيد من إرهاق المواطن وتكليفه عناء الجهد والمال والوقت. أناشد الحكومة للنظر في هذا الموضوع بعين الاعتبار وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

الدكتور عبدالمجيد الاقطش:

معالي الرئيس، وزارة التربية والتعليم هي المؤسسة التي تدفع إليها بغلذات اكبادنا، الحقت هذا العام شيء من الضرر في مدارسنا وذلك نتيجة الاعارة التي حدثت لعدد من المعلمين

بدون سابق دراسة جدية للموضوع، ثم تبادت الوزارة بعدم مسك الكثير من المراكز القيادية سواء كان ذلك في مقر الوزارة أو في مديريات التربية والتعليم في المحافظات.

ونحن نسأل هنا وزارة التربية، ما هي الأسباب التي أدت إلى تأخير تعيين هذه القيادات والتي يرتبط به العديد من المعلمين بل الالاد أيضاً من الطلاب هذه هي الملاحظة الأولى. أما الملاحظة الثانية فهي المباني المدرسية وأخص هنا في الذكر معالي وزير التربية والتعليم يدخل الآن ويسمعي، ما كانت قد وعدتنا به وزارة التربية والتعليم قبل ما يقرب من عامين عن إنشاء بعض المدارس في المحافظة، ولكن لهذه الساعة لم ينشئ شيء من هذه المدارس، هذا بالإضافة إلى الضغط الدائم والمتواصل لدى الفصول في محافظة مادبا نأمل من وزارة التربية والتعليم مراجعة هذه الملاحظات وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع:

معالي الرئيس ستقوم الحكومة بإنشاء (١٣٠) مدرسة جديدة لهذا العام وقد تم توضيح ذلك من خلال مناقشات الموازنة كما أن وزارة التربية والتعليم قد غطت كل النواقص التي نجمت عن الاعارة التي تمت مع دولة عربية شقيقة واعتقد بأن هناك أي نقص بالمدرسين في هذه المرحلة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

هي كلمة باسم اصحاب السعادة:

هاني المصالحه، جميل الحشوش، حاتم الغزاوي.

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام

كان يودنا ان نهال كثيراً لما تقوم به مؤسسة التسويق الزراعي من اجراءات تصب في صالح المزارعين لولا أننا فوجئنا مؤخراً بما قامت به هذه المؤسسة من منح تصاريح لاستيراد صنفين البوملي والجريب فروت في حين تمثليء اسواقنا بهذه الاصناف ولا تزال تمثليء بيهارات المزارعين منها ولا تجد السوق المجدي لها لأول مرة تقريباً الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن الحكمة وراء منح مثل هذه التصاريح وتدعونا للتساؤل ايضاً عن الحماية المفروضة على انتاجنا المحلي.

هل المقصود من وراء ذلك وقف الارتفاع المذهل في اسعارها؟ نقول لا حيث ان اسعارها متدنية كثيراً. إذا كان القصد من وراء ذلك ان يشتري المستهلك هذه المواد بأزهد الاسعار؟ فالمزارعون لا يمانعون من ذلك ولكن ليس على حسابهم وهم يكابدون الخسارات تلو الخسارات.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

لقد أن الأوان ان لم يكن قد أن فيما مضى ان تلتفت مؤسسة التسويق الزراعي وكذلك وزارة الزراعة والحكومة الرشيدة الى مواسم الوطن

المختلفة من خضار وحمضيات وان تبحث عن الاسواق الكثيرة لتسويق هذه المنتجات وان تكون سياستها المعلنة عدم استيراد أي مادة تنتجها ارضنا الطيبة الى ان يتوقف انتاجها كما تفعل الدول الأخرى وان يراعي في الرزنامات الزراعية التي تفقدها مواسم الوطن وجودة المستورد فحافظ بذلك على مزارعنا ونمكته من الاستفادة من انتاجه بما يصب في مصلحة الوطن وانتعاش كافة القطاعات الأخرى والتي تعتمد بدورها على مدى انتعاش الزراعة باعتبارنا بلد زراعي بالدرجة الأولى ونحافظ كذلك على مستهلكنا ونقدم له بضاعة مستوردة على درجة كبيرة من الجودة تتطلب تشديد المراقبة على ما يدخل الوطن من مستوردة زراعية.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

يسرنا في الختام باسم زملائي وبأسمي ان نهدي اليكم وكذلك الحكومة الرشيدة تحيات اخوانكم المزارعين ويناشدوكم جميعاً ان تمكنوهم من زراعة اراضيهم والاستفادة منها ليتمكنوا من سداد ديونهم واعالة اسرهم وتمكينهم من مضاعفة الانتصاق بأرضهم منتهزاً هذه المناسبة لأناشد دولة رئيس الوزراء التدخل لوقف عرض اراضي المدينين لمؤسسات الاقراض المختلفة للبيع، حيث علمت ان حالة بيع ستتم قريباً لارض أحد المزارعين المدينين من الاغوار الشمالية ويعرفها دولة الرئيس كما علمت وقد تدخل شخصياً لمعالجة وضع هذا

هاتم الغزاوي

المدين الذي لا يقوى على السداد كما أعرفه ونرجو ان ينسحب تدخل دولة رئيس الوزراء على كافة المدنيين الى ان ييسر المولى احوالهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، قبل ان نعود الى الجدول تذكرون في نهاية الجلسة السابقة كنا تحدثنا في استقالة الزميلين من لجنتين من لجان المجلس وما زلنا نرجو حقيقة من الزملاء ان يبقوا على وضعهم السابق في لجانهم وهم الزميل عبدالرؤوف الروابدة من اللجنة القانونية والزميل عبدالله العكايلة من اللجنة المالية وارى ان الزميل عبدالرؤوف موجود والاخ عبدالله العكايلة ليس موجود، فحبذا لو اغفونا عن بحث هذا الموضوع وبقوا على وضعهم في اللجان كما سبق الامر للمجلس الكريم بحسب ان يبقى على اللجان كما هي يجب بضيف لغاية تعبئة اللجان والامر عائد للمجلس الكريم، الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

ارى ان تتم الموافقة للأخوين الكريمين مع الاحترام ولا نبحت في البديل الان انما يتقدم لمعالي الرئيس من يريد ان يملأ هذا الفراغ واول مقدم يكون له ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

معالي الرئيس حين انضم الزملاء الى اللجان

المختلفة لم اتمكن من ان اكون عضواً في أي لجنة، ارجو ان اشرح نفسي لهذه اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

شكراً معالي الرئيس.

انا احترم رغبة الزميلين الكريمين، لكن اللجان تم تشكيلها بطريقة توافقية وضمن معادلة يعرفها اخواننا في الكتل وممثلي النواب المستقلين، وبالتالي ارجو التوقف عن ملء هذين الشاغرين حتى يعاد الى نفس الصيغة التي تم من خلالها تشكيل اللجان وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الموضوع سهل جداً واحترم الكلام اللي تفضل الزملاء جميعاً وحق لاي واحد للترشيح، وتدخلنا حقيقة مثل ما تفضل الشيخ حمزة في بداية تشكيل هذه اللجان لعمل موقف توافقي ما امكن في اللجان، لكن ببساطة بان الزملاء اللي استقالوا من كتل معروفة بتحبوا تعيدوا على اللجان ايضاً اللي ترغبوا فيه، ان رغبت ان نوجل تعبئة الشواغر وان قبلتم استقالة الزملاء فهذا يعود اليكم، وان رغبتم الان بالاستمرار في البحث فهذا لكم، الشيخ جمو.

السيد عبدالباقى جمو:

شكراً، اعتقد عندما تقدم معالي الرئيس باقتراح وسكت المجلس على هذا الاقتراح وهذا السكوت يعني الموافقة، والمقدم مرشح نفسه للجنة القانونية عضو في هذا المجلس وهو

حقيقة كما ذكر معاليك هذه قضية قد يطول البحث فيها والحديث حولها، وانا مع التوجه الى ارجاءها الى وقت الاستراحة فقد يتم التوافق على صورة معينة بين مندوبي الكتل لاختيار الممثل، وعند الاستراحة فقط عند التوافق يمكن ان يجري انتخاب العضو من المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد موسى النهار.

السيد عبد موسى النهار:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد في بداية الدورة قد اتيح لكافة الكتل ان ترشح ممثلين عنها ولقد اخذت دورها، والان وقد انسحب من نفس الكتل بعض الاعضاء، والان يرجع الدور الى المجلس دون الرجوع الى الكتل او الرجوع لاي شيء آخر، فهي اخذت دورها وتخلت عنه، لذلك انا ارى ان يطرح هذا الموضوع داخل هذه الجلسة وننتهي من هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

يعني اخواننا اللي يحكوا من الكتل كلهم ماخذين حصصهم، هذا المقعد كان للجبهة الوطنية، الجبهة الوطنية ليس لها مرشح، نحن ندعم ترشيح الدكتور عبدالله النور وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

او ينضم للجبهة يا ابو عصام، زملائنا عندنا زميل مرشح وفي احد يرغب للترشيح، استمع

معالي الاخ ابو زهير وهو ليس عضواً في أية لجنة في هذا المجلس، ولذلك ما اقرروا تم لا يجوز التراجع عنه الا بموافقة المجلس، ولذلك اعتقد ان تقدم معالي الاخ ابي زهير هو صحيح وله الحق في ان يكون عضو في هذه اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي الحق لكل الزملاء في ان يرغب ان يكون عضو في هذه اللجنة، لكن الحقيقة الاقرار من قبل المجلس ما كنت منتبه بما فيه الكفاية حتى لاحظ ان المجلس وافق على هذا اولاً، لكن المجلس يستطيع ان ينهني اذا كان قد وافق على هذا ام لا، طبعاً معالي الاخ ابو زهير هو ثروة لاي لجنة يكون موجود فيها وكفاءة نحترمها، نقطة نظام استاذ حاتم.

السيد حاتم الغزاوي:

معالي الرئيس المادة (٣٥) من النظام الداخلي تنص على انه: ينتخب المجلس في بدء كل دوره عادية اعضاء اللجان التالية:

بمعنى ان عضوية اللجان تتم بالانتخاب المباشر من المجلس، انما اذا كان هناك في طريقه توافقية عند التزاحم فلا بأس، اما الان وقد رشع معالي عبدالله النور اعتقد ان يطرح هذا الترشيح على المجلس ليأخذ قراره فيه وذكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ العكور

السيد عبدالرحيم العكور:

شكراً معالي الرئيس

هكذا من أجل

لنقطة النظام من الاستاذ جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان بحث هذا الموضوع بعد موافقة المجلس على اقتراح معالي الرئيس هو مخالف للنظام، سكوت المجلس على اقتراح معالي الرئيس هو تقدم احد الاعضاء حسب اقتراح معالي الرئيس المؤيد من المجلس عن طريق السكوت، اعتقد لا يجوز التراجع عن هذا الا بقرار من المجلس وهذا مخالف للنظام ولذا فاننا سندرج على هذا النمط بالغاء قرارنا بمجرد اعتراض او اقتراح جديد.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي أي اقتراح انا اقترحتة ووافق عليه المجلس.

السيد عبد الباقي جمو:

انت اقترحت ان يولى هذا الشاغر باول متقدم مرشح نفسه.

معالي رئيس المجلس:

مش انا يا سيدي اللي قلته، والله بسام العموش اقترحه، على كل حال هناك زميل يرشح نفسه وأيده الزميل في ترشيحات اخرى الاستاذ الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه:

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً: اذا كان الكلام كما قال سماحة الشيخ جمو بانه اول مقدم، انا تقدمت خطياً للمجلس بطلب الانضمام لهذه اللجنة، ارجو ان اعيد انتباه

الاخوة النواب، انني كنت عضو في هذه اللجنة ابتداءً ولما كان التزامي على هذه اللجنة انسحبت من هذه اللجنة ولما انسحب زميلنا عبدالرؤوف الروابدة وتمنيانا عليه المره الماضية ان لا ينسحب لا نزال نتمنى عليه، تقدمت خطياً الى الرئاسة للانضمام الى هذه اللجنة، الامر الذي اود ان اقول انا لا اظن ان هناك حقوق اصيحت مكتسبة للاخوة الكتل على حساب المستقلين، فنقول للكتلة هذا مرشح لي وهذا المرشح ليس لي، نحن في مجلس بعدما نتخذ القرار في اللجان، شغل موقع في لجنة معينة المجلس الذي يقدر ولا تستطيع لجنة او كتلة ان هذا ارث لي في هذا المجلس لاد ان يحل واحد مكان آخر، وانا اسحب طلب ترشيحي وادعم ترشيح الدكتور عبدالله النصور.

معالي رئيس المجلس:

الحقيقة الكلام الذي تحدثت به استاذ الكساسبه هو في موقعه هو حق للمجلس ولا للكتل وبالنتيجة هو قرار للمجلس كما تفضلت، واشكرك انا على ارجيتك بانك سحب ترشيحك من اللجنة.

اذن مطروح الدكتور عبدالله النصور لتعبئة شاغر اللجنة، هل يوافق المجلس؟ موافقه

اذن نعود للجنة المالية وكما قلنا لزميلنا الاستاذ عبدالرؤوف ونرجو من زميلنا ان يبقى في اللجنة المالية ويغنيانا عن الحديث في تعبئة الشاغر من استقالته، يا دكتور باسم زملائك نرجو بقاءك في اللجنة المالية.

الدكتور عبدالله العكايلة:

انا اعلمت معاليك بحينها اني انا لست راغباً والاخوة سجلوني في غيابي اصلاً - ارجو قبول استقالتي.

معالي رئيس المجلس:

اذن موقف الزميل كما سمعتم عازم ومصر على استقالته، من يرغب في ان يشغل موقع الزميل في اللجنة المالية، الاستاذ بدر الرياطي.

السيد بدر الرياطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس انا كنت احد المرشحين حقيقة في اللجنة المالية وارى ان موقعي المناسب في اللجنة المالية لان اختصاصي مالي، لكن تم شطب اسمي وابدالي بالدكتور لانه اكثر اهلية مني، اما وانه قد انسحب الان بارادته وانا ارشح نفسي.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ بدر يرشح نفسه للجنة المالية والرأي للمجلس الكريم هل يوافق المجلس؟ موافقه مبروك للزملاء وتقبل الزميل بدر الرياطي في اللجنة الاستاذ الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه:

شكراً معالي الرئيس

بما انا نتحدث عن اللجان اتمنى على معاليك ان يتمنى على زملائنا في اللجان ان يجتمعوا وخاصة اللجنة الادارية ولها كثير من القوانين ولم تجتمع الا اجتماعاً يتيماً واحداً باستثناء انتخاب الرئيس والمقرر ولدينا كم كبير من

القوانين وبعض الاخوة يتغيّب بعذر الان اصبح متغيّب خمس جلسات بعذر، واثمنى على هذا الاخ اذا كان لا يتمكن ان يترك هذه اللجنة حتى لا نخضع لموضوع النصاب، استقالته يصبح النصاب اربعة او ثلاثة بدل النصاب ستة، وبهذا نستطيع ان نعقد جلسات اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

ادركت المعاناة يا استاذ احمد والحقيقة هي ليست تمنى اجتماع وقيام اللجان هي بواجبها وعدم اجتماعها يعني العكس، ولذلك ارجو من كل زميل ان يقوم بواجبه فيما يتعلق بعمل اللجان وهو واجب علينا جميعاً عملنا النيابي، وهذه الحقيقة ليست مشكلة تختص بلجنة قد تكررت في اكثر من لجنة ان لا يتوفر احياناً النصاب او لا تتعقد اللجنة لسبب عدم اكتمال النصاب، نقطة نظام استاذ حاتم.

السيد حاتم الغزاوي:

شكراً معالي الرئيس

انني اقدر الزميل بدر الرياطي واحترمه ولكنني اتحدث بنقطة تتعلق بالنظام الداخلي، اعتقد ان الاستاذ بدر الرياطي عضو في لجنتين سابقتين.

اصوات:

استقال.

السيد حاتم الغزاوي:

الاستقالة يا سيدي ينبغي ان تسبق هذا الترشيح لهذا اليوم وانا شخصياً لا امانع ولكنها نقطة احببت ان اثيرها فقط.

هكذا من الشاغل

معالي رئيس المجلس:

سيدي سيوفق امره استاذ بدر مع النظام الداخلي، نقطة نظام دكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس.

انا اتمنى فعلاً دون مجاملة ان يتم تطبيق النظام الداخلي بحضور الجلسات وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

وشكراً لك، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٢- قرارات اللجان:-

أ. قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/١/٧، والمتضمن مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦.

(القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة)

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر تفضل

السيد سليمان السعد مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٤)

اجتمعت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة النائب الدكتور نادر ابوالشعر وبحضورها مقررها سعادة النائب السيد سليمان السعد.

وبحضور اصحاب المعالي السادة الاعضاء:

م. حماد ابوجاموس ونادر الظهيريات.

وحضر الاجتماع معالي السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية ومعالي السيد هشام التل وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦ وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له.

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد في المشروع، وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

لجنة العمل والتنمية الاجتماعية

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية

والاعمال الخيرية

بناء على التوجيه الكريم من صاحب الجلالة الملك المفدى بتنظيم اعمال البر والخير في اطار مؤسسي ضمن قواعد وتعليمات موضوعية تلتزم بمبادئ العدل والمساواة بهدف الى تعميم الخير على المستحقين من ابناء هذا الوطن العزيز، واقامة المشاريع التنموية ذات النفع العام لتحقيق المشاركة العادلة للمواطنين كافة في جميع انحاء المملكة في الثمرات المباركة لتلك المشاريع والعمل على ضمان استمرار لها.

فقد تقرر ان يتم ذلك كله من خلال مؤسسة ملكية للتنمية والاعمال الخيرية تنشأ بموجب

محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٢٢

١٥

اعمال الخير والبر والتنمية.
وتتفيذاً لذلك فقد تم اعداد مشروع القانون المرفق.

قانون خاص، يتولى ادارتها مجلس امانه يختاره جلالة الملك حفظه الله ومن خلاله تقوم المؤسسة بتحقيق الاهداف المرسومة لها في

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).	موافقة مع تعديل السنة (سنة ١٩٩٧)

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

ان هذا المشروع سيدي الرئيس هو ينشئ مؤسسة خيرية جديدة ليس لها علاقة بمؤسسات الخير الاخرى، وانما دورها المساهمة، المساعدة، بمعنى اننا انشأنا مؤسسة جديدة كصندوق الملكة علياء للعمل التطوعي ومؤسسة الملكة نور وما شابهها ولم ناتي باطار مؤسسي ينظم عمل الخير، لهذا فاني اعلن عدم موافقتي على هذا المشروع، لأنه يخالف اسبابه الموجبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ سمير الحباشنة.

المهندس سمير الحباشنة:

يا سيدي اتفق مع معالي ابو عصام فيما ذهب اليه، ذلك ان لدينا الان في الاردن جهات عديدة مسؤولة عن العمل الخيري والاجتماعي ووزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، الجمعيات الخيرية صندوق الزكاة، هذه كلها

جهات تقوم باعمال ولديها خبرة في اكثر من المؤسسة الجديدة المقترحة، لو كانت المؤسسة الجديدة المقترحة ستأتي بديل الى هذه الجهات التي تنشئ بها العمل الخيري والقرار الخيري، قلنا ان هناك اسباب موجبة لوجود هذه المؤسسة، اما وان تضاف مؤسسة جديدة فلا اخل ان هذه المؤسسة سوف يعول عليها الفائدة المرجوة، واعتقد اننا في الاردن نحتاج الى تقليص المؤسسات، لا الى زيادتها في القطاعات المختلفة، لذلك اتفق مع معالي ابو عصام واقترح على المجلس الكريم رد هذا المشروع بداية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الزملاء فقط للتوضيح للألية، قد يكون موضوع الرد موقعه اثناء طرح القانون بداية على المجلس قبل تحويله للجنة، كان هناك فرصة لرد القانون بناء على الاقتناع او عدم الاقتناع بالاسباب الموجبة، وهناك فرصة في التصويت النهائي على مجمل القانون لرد القانون ولعمل البحث في موضوع رد القانون يمكن

هكذا من الأعمال

حشد هذه النقطة بالذات التي احنا موجودين فيها الان الا في نهاية القانون بالتصويت على مجمله او كان انذاك في البداية السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر:

سيدي معالي الرئيس، الواقع ان اللجنة قد ناقشت الحكومة ممثلة بمعالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء حول هذا القانون وكان فعلاً قد طرحنا هذا الموضوع على معاليه وتوجه اللجنة الى ان تكون هناك وحدة بين مؤسسات الخير الا اننا فهمنا اننا هذا القانون لا يشمل كل المؤسسات الخيرية في هذا البلد ولكنه يشمل توجهات جلالة الملك نحو التبرعات والهيئات التي تقوم بها هو جلالة ولذلك يجب ان تكون هنالك مؤسسة منظمة لاعمال الخير التي تقوم في هذا البلد بشكل منظم بشكل متناسق مع الوزارات المعنية او الهيئات التي تعني بهذا الامر فمن هنا كان قرار اللجنة الموافقة لانه لا يشمل جميع مؤسسات وليس القصد تنظيم المؤسسات القائمة وإنما مؤسسة جديدة خاصة برعاها جلالة الملك المعظم في هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نادر ابو الشعر.

الدكتور نادر ابو الشعر رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية:

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس يبدو ان الامر قد اختلط على البعض عندما اثار هذا الموضوع فبدلية الأسباب الموجبة قد تعني ان هذا الموضوع اردواجي

ولكن سيدي الرئيس هذه المؤسسة هي مؤسسة ملكية خاصة ليست لها أية علاقة بمؤسسات الدولة لذلك فهي بحاجة الى قانون خاص وبطبيعة الحال تنظيم هذه الاعمال بحاجة الى انشاء مثل هذه المؤسسة وهي مؤسسة خاصة ليس لها أية علاقة لا من قريب او بعيد بوزارة التنمية الاجتماعية او في مؤسسات حكومية اخرى شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف:

شكراً معالي الرئيس.

يشكل مشروع القانون بداية عملية لاعادة هيكلة حقيقية للمؤسسات العاملة في مجال البر والعون، سواء من الناحية المالية او من الناحية الادارية، وكيفية تطوير العمل وتنفيذ دورها للتصدي لمشكلة هامة هي مشكلة الفقر، ويجاد المشاريع المناسبة لمزيد من التنمية، لان التنمية هي الهدف الاساس في اعمال البر والعون ونعلم ان المؤسسات العاملة حالياً في مجال العون الاجتماعي هي صندوق المعونة وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق الزكاة، وجميعها انشأت بموجب قوانين، ولذلك يبدو انه يلزم ان يكون في هذا المشروع نصوص تبين العلاقة القانونية بين هذه المؤسسة والمؤسسات القائمة حالياً، وأرى ان من المناسب ان نسمع من الحكومة ما يتضمن اشارة الى هذه العلاقة وتوضيحها وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل:

حقيقة احنا كنا ندعي عن انقسام واحد الذي هو انقسام ما بين القانون واسبابه الموجبة، فسقطنا بعد توضيح سعادة المقرر في انقسامين، لانه اعطانا سبب اخر غير موجود في الاسباب الموجبة وايضاً القانون لا يوفى هذا السبب فمأسسة العمل الخيري موضوع التنمية الشاملة بحيث تحقق معادلة اجتماعية شاملة هذا بعد ذاته مشروع كبير، انا لا اقول انه خاطيء يجب ان نتوجه بذلك الاتجاه، انما ورقتين ببعض مواد تعيد تأسيس هيئة خيرية جديدة ليست هي التي تأسس، فهنا اعتقد انه يجب ان يعود ونستطيع ان نعيد القانون من المادة الاولى اذا لم نقرانه يسمى كذا فخلص لن نقر وجود قانون بهذا الاسم، هذه دون اضافة وقت في بحث مواده برد المادة الاولى برد القانون.

الذي اشارة اليه سعادة المقرر هو هيئة ملكية، هيئة ملكية من تبرعات جلالة الملك، هذا تناقض مباشرة مع المادة الخامسة التي تقول:

تكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:-

التبرعات والهيئات والوقفات، ريع المشاريع والنشاطات ريع الاموال المنقولة، أي مصابر اخرى تقرر بزيادة ملكية سامية هذا نفس الموجود بكافة الهيئات والجمعيات الخيرية الاخرى، فليست فعلاً كما قال المقرر او كما قال له وزير الدولة، فعاد المقرر انه من تبرعات جلالة الملك وحده.

انا ارى انقسامات عديدة في هذه واعتقد انها احدى القفزات المتسارعة عندما يطلب جلالة الملك شيء او يلقي خطاباً، يتم قفزه استرضائية سريعة فتأتي متعثرة بهذه الطريقة.

انا اقول هذه كبوة لنعد عنها، واذا اردنا ان نأسس العمل الخيري له آلياته القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور:

حقيقة نحن كنا نتوقع مأسسة العمل الخيري بصورة سليمة وتنتهي حالة الازدواجية والتناقض حتى في بعض الاحيان بين الصناديق العاملة على ساحتنا الاردنية بشكل عام، انا مع الاخت توجان ان المقرر اضاف شيئاً جديداً حتى ليس وارداً في الاسباب الموجبة، انا ادعو المجلس الكريم الى رد القانون ابتداء وان لا نتسرع في اصدار هذا القانون، لأن هذا القانون نتمنى ان يجمع ما امكن المؤسسات الخيرية لغايتين:

الغاية الاولى: العمل الخيري وتوزيعه بعدالة حتى لا يبقى صندوق يعطي وصندوق اخر يعطي وصندوق ثالث يعطي لنفس الفقير، بحيث تتوحد هذه المؤسسات في جهة واحدة، تعمل للخير بصورة مؤسسية، وفي نفس الوقت تعمل على تنمية هذا المال على اساس انه يشكل عوائد في المستقبل يغطي نفقاته بأذن الله وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع:

شكراً معالي الرئيس

أرجو أن تؤكد معالي الرئيس أنه لا ازدواجية ولا تناقض، والأمر يحتاج إلى توضيح، هذه المؤسسة أن هي إلا رغبة شخصية من صاحب الجلالة لتنظيم ومأسسة الأعمال الخيرية السامية التي تنطلق من مكارم صاحب الجلالة شخصياً وأسرته المباشرة وآل هاشم الخيرين ولن تكون انزلة بالمعنى الدارج فهمه وسينقل إليها صاحب الجلالة كل ما يملك من عرض الدنيا لأغراض خيرية وإنسانية وأسرية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ونحن نتمنى أن تتم عملية مأسسة العمل الخيري، الأسباب الموجبة الحقيقة فيها اتهام أنا اعتقد لوزارة التنمية الاجتماعية بأنها عاجزة عن القيام بمثل هذه المهمة، أنا اعتقد أن هذه المهمة هي مهمة وزارة التنمية الاجتماعية، ونحن عندنا عدد من المؤسسات وفعلاً في بينها تنافس، ولهذا نحن ندعو من خلال الجهة الحكومية وليس من خلال جهة مستقلة، إلا إذا كان نحدث وظائف جديدة وقد تكون هذه المؤسسة في قابل الأيام هي عبء على موازنة الدولة بطريقة أو بأخرى.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير التنمية.

معالي وزير التنمية الاجتماعية:

شكراً سيدي الرئيس

بالنسبة للقانون المطروح على المجلس الكريم فقد اجاب دولة الرئيس عن هذا القانون وهو رغبة ملكية سامية وليس له علاقة بالمؤسسات الحكومية فيما يخص صناديق العون ومأسستها والتنمية الاجتماعية، أنا احب ان اطمئن المجلس الكريم ان هذه القوانين تعمل تحت قوانين خاصة بكل منها، والطريقة الوحيدة لمأسستها والعمل عليها، وتوحيد جهودها بالتنسيق بين القواسم المشتركة بينها، وقد تم ذلك في الميدان وتم تشكيل شبكة العون والحماية الاجتماعية في كل محافظة من المحافظات ولجانها تعمل حالياً لعدم الازدواجية كما تم ايجاد قاعدة معلوماتية رئيسية في صندوق المعونة الوطنية، وتدخل فيها المعلومات حالياً وسيتم خلال عام من الآن ادخال جميع المستفيدين من صناديق العون وهي:

صندوق المعونة الوطنية، صندوق الزكاة، صندوق التنمية والتشغيل وبقية المؤسسات المشتركة في شبكة العون والحماية الاجتماعية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الزميل عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

شكراً معالي الرئيس

ان مقام صاحب الجلالة حري بالاعزاز والتقدير والتكريم، وايديه البيضاء على هذا الوطن لا تعد ولا تحصى، وليس هذا المجلس مجال لمناقشتها او للبحث بها، نحن نبحث ما قدمته الحكومة من اسباب موجبة الحكومة

تقول:

ان الارادة الملكية السامية قد اتجهت الى تنظيم اعمال البر، ونحن لا نقرأ الاهداف من الاهداف ولكننا نتبينها بين السطور، ما بين ايدينا يقول:-

بناء على التوجيه الكريم من صاحب الجلالة الملك المفدى بتنظيم اعمال البر والخير.

وهذا كلام مطلق، لا يتحدث عن تبرعات محددة من جهة محددة، وانما يتحدث عن تنظيم اعمال الخير والبر في المملكة ككل، وبالتالي فأنتي قد وجدت ان مشروع هذا القانون لا يلبي هذه الاسباب الموجبة، ان كانت لدى الحكومة اسباب موجبة اخرى فلتغير اسبابها لموجبة، ولتعد النظر في القانون، لان قانون بالاهداف التي تحدث عنها دولة رئيس الوزراء، قانون كبير كبير، يجب ان يعالني بمنتهى العناية وبمنتهى الرعاية، ولذلك اتمنى على الحكومة ان تسحب هذا القانون وان تضع مشروعاً اهدافه واضحه ونصوصه واضحه اما ما بين ايدينا فهو انشاء جمعية خيرية جديدة الفارق بينها وبين غيرها انها منشأة بقانون وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكراً معالي الرئيس

أود بداية ان اؤكد ما قاله الاستاذ عبدالرؤوف الروابده، وايضاً اريد ان اؤكد عليها وأنه: توضيح مرة اخرى ان مشروع القانون عندما

يأتي من الحكومة يجوز للمجلس رده، والتصويت على مجمل القانون ايضاً يجوز للمجلس رده، وايضاً عندما نقرأ المادة الاولى واذا صدف وان لم تحصل هذه المادة على أغلبية المجلس ترفض المادة الاولى يعني رد القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

على كل حال يعني لكل مجتهد نصيب والحل مفسر تفسيره، لكن النظام واضح في هذا الموضوع، أي مادة في القانون يستطيع المجس ان يشطبها او ان يلغيها وهذا حق للمجلس الكريم، والمجلس هو مالك القانون وهو صاحب الصلاحية في القانون، معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

معالي الرئيس مداخلتة دولة رئيس الوزراء لم تكن منصبه الا لايضاح صفحة الاسباب الموجبة، التي اشارك الرأي في أنها لم تعبر بدقة عن مرامي هذا القانون، ولربما كتبت بصورة غير واضحة وغير مباشرة، درءاً لايضاح ارادة صاحب الجلالة كما تحدث دولة رئيس الوزراء صاحب الجلالة ما يملكه شخصياً يريد ان ينظمه ضمن مؤسسة ويريد ان يتغلغل عمل الخير وينتشر ويمتد الى ما بعد أسرته هذا هو الهدف من القانون، وذلك الرجاء عدم تحميله اية مرامي اخرى، وانه تفتح دوائر وصناديق، وايضاح دولة رئيس الوزراء وايضاحي وايضاح معالي وزير التنمية الاجتماعية كافية لأن تطمنن

هكذا من الأشهر

المجلس انه ليس المقصود اضافة مؤسسة جديدة، هذه مؤسسة فقط لتنظيم الاملاك الشخصية لصاحب الجلالة موجهة نحو الخير و هو الأعمال الانسانية ولا يوجد فيه اكثر من هذا، وانا انسب كعضو في هذا المجلس ان نبدأ سيدي في المادة الاولى.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة بعد ان وضع دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير التنمية الاجتماعية ومعالي وزير التعليم العالي، ان هذا القانون هو من اجل دفع عملية البر والاحسان باعطاءها دفعة من دعم جلاله الملك سواء من ماله او سواء من تأثيره في مجالات الخير، وانا مع الاخ ابي عصام بأن الاسباب الموجبة ليست من الدقة في صياغتها لكن المقصود منها ظهرت خلال النقاش وهو ان يكون هذا المعمل الخيري المدعوم من جلاله الملك مؤسسياً، هذا هو المقصود وان كانت العبارة ما كانت واضحة بالشكل التام، وانني اعيد هذا المجلس الكريم ان يرد قانوناً للبر والاحسان في شهر البر والاحسان فنحن في شهر رمضان المبارك وهو يقوم على العطاء والبر وسخاء الناس، وكثيرون من الناس عندما يحدثهم جلاله الملك او يرون ان هذا الامر فيه رغبة جلاله الملك بزيادة كرمهم ويزدادون عطاء فلماذا تمنع الخير (وتعاونوا على البر

والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) انا اؤيد ما قاله الاخ ابي زهير البسه الله ثوب العافية ومسح عنه يمينه الشافية.

معالي رئيس المجلس:

عمم الدعاء على الجميع يا سيدي القضية بمنتهى الوضوح والبساطة هناك زملاء رأيهم بان هذا القانون لا يتسجم مع الاسباب الموجبة وقد يكون لهم تصويت معارض للمادة، وهناك من يقول عكس ذلك، هل هناك اقتراحات محددة الاستاذ سمير الحباشنة.

المهندس سمير الحباشنة:

لا اعترض على الرغبة الملكية ولا اعترض على قيام مؤسسة خيرية مثل ما تقض سماحة الاستاذ، اقترحي المحدث ان يرد القانون للحكومة لتتسجم الاسباب الموجبة مع بنود القانون، ما بين ايدينا يختلف تماماً عما ذكرته الحكومة، غير موجود اطلاقاً ما ذكرته الحكومة على الورق اللي امامنا، ليرد القانون الى الحكومة لتعدل الاسباب الموجبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

يا سادة ايضا نحن لا نستطيع رد القانون للحكومة الان في هذه المرحلة كان يمكن ان يرد القانون عند دراسة الاسباب الموجبة قبل تحويله للجنة الان لدينا قانون نناقشه اذا كان الحكومة بتحب تسحب هي حرة واذا كان انتم بتحبوا ترجعوه للجنة انتم احرار والقرار لكم، واذا اردتم ان توافقوا على القانون القرار لكم، الاستاذ عبدالعزيز.

السيد عبدالعزيز جبر:

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان استدعي انتباه معاليكم، انكم تنظرون دائماً لليمين واحد الزملاء تكلم مرتين او ثلاثة ونحن نرفع ايدينا، ارجو ان تسجل الاسماء وانا لاحظ ان الاسماء غير مسجلة.

معالي رئيس المجلس:

من عندك لاحظت ان الاسماء غير مسجلة.

السيد عبدالعزيز جبر:

لاني انا رفعت يدي من زمان، ارجو ان تغذني اذا كان ذلك خطأ، واذا كان الحقيقة الحكومة تستحبه وتعزل الاسباب الموجبة، لان كل ما تكلم به دولة الرئيس ونائبه ليس موجوداً في هذا القانون، ارجو ان تقصص هذه الامور، وانا اعتقد ان وزارة التنمية الاجتماعية بما تصدره من تعليمات وانظمة ولديها جمعيات خيرية وزكاة مصدقات منظم (١٠٠٪) وخاضع للتفتيش دائماً، وانا اعتقد ان وزارة التنمية كوزارة خاضعة للرقابة واما مؤسسة بهذا الشكل سيستغل كثير من الناس اسم جلاله الملك وربما تكون عرضه لما لا نريده، ارجو ان تتحقق هذه الاقتراحات من الجميع.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالله اخو ارشيد.

السيد عبدالله اخو ارشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة لم يكن بين يدي القانون الا الان وحصلت عليه، ومن دراستي للاسباب الموجبة

ولبنوده لصلب القانون ومواده، من المعروف ان الاسباب الموجبة تعتبر من حيثيات القانون وهي مقدمات، ولكن صلب القانون هو الاساس، صلب القانون وما يهدف اليه القانون هو الاساس، فلا ننشئ باسباب موجبة قد يكون وضعها مقرر اللجنة او وضعت بطريقة سريعة هذا القانون لا يعتدي على أي عمل مؤسسي خيري في أي صندوق او في أي مؤسسة اخرى، هو قانون بحد ذاته قائم لعمل باطار قانون مؤسسي برغبة ملكية سامية بأنه له موارده الخاصة، وله مؤسسته الخاصة وله مشاريعه الخاصة، وله نفعه الخاص ويكون بعدالة يوزع على كافة افراد المجتمع بكافة المحافظات، هذا ما فهمته من القانون ولذلك أي تشبث او أي معذرة بالاسباب الموجبة انا لا اري لها موجب وعليها واطلب من الزملاء دراسة هذا القانون وتعديل أي نص يتخالف من ناحية دستورية او قانونية او أي مؤسسة اخرى، وبذلك نحقق عمل الخير موجود ونقدم الشكر الجزيل الى التفاتة جلاله الملك المعظم وهو يعلم الشرائع الكبيرة وان المجتمع الاردني التي قد لا تطالبها منفعة من أي صندوق لاسباب مضمونه بصناديق تلك المؤسسات، كمثال وجود ولد عاق بالغ (١٨) سنة او كذا او كذا اتمنى على المجلس الاهتمام بدراسة هذا القانون وبصلبه تعدل ما نشاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

فقط للتوضيح ومثل ما تقض الاخ عبدالله، نحن لسنا بصدد الان دراسة الاسباب الموجبة،

هكذا من الأعمال

هذا الكلام سبق وعرض على المجلس في الجلسة التي قبل فيها المجلس القانون فلا مجال الآن العودة الى دراسة الاسباب الموجبة، ونحن بدأنا في المادة الاولى من القانون وناقشنا ومن له حديث عليها نستمع له وبالنتيجة رأي المجلس هو الحاسم في هذه القضية، نقطة نظام ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

سيدي الرجوع الى الحق خير من التماهي في الباطل، لا تملك الحكومة سحب القانون، ولكني اقترح: ومن منطلق ان لا يزيدن احد علينا، بحب الحسين ولا في الرغبة في توجيه توجيهاته، فقد درجنا على ذلك قبل ان يدرج البعض على الارض.

معالي رئيس المجلس:

معاليك طليت نقطة نظام ونقطة النظام انتهت في الكلمتين التي أنت قلت ان الحكومة لا تملك اعادة القانون.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

يا سيدي اعادة المشروع الى اللجنة، حتى تعيد الحكومة النظر باسباب موجبة ونصوصه وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

نقطة النظام فيما تكلمت به معاليك قبل قليل وقد اشرت الى النظام المادة (٦٨) من النظام الداخلي تقول:-

يقرا مشروع أي قانون علناً في المجلس، الا اذا رأى المجلس الاكتفاء بسبق توزيعه على الاعضاء، فاذا رأى المجلس ان هناك حاجة لذلك القانون يضع الرئيس في الرأي امر حالته على اللجنة المختصة.

وقد فعلنا ذلك واحيل هناك في هذه الحالة تتم مناقشة الاسباب الموجبة وقبول القانون من حيث المبدأ او رفضه، اما وقد احيل الى اللجنة فمن المتأخر جداً ان نناقش الاسباب الموجبة الآن، لذلك لا مجال لدينا الا للدخول في مشروع القانون نصوت على المواد مادة مادة حسب النظام الداخلي وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

هذا ما ذكرته بأننا لسنا بصدد مناقشة الاسباب الموجبة الآن، الاسباب الموجبة مر وقت مناقشتها، الآن ندخل في مناقشة القانون واستمعنا بما فيه الكفاية ودعونا ندخل في فصل هذه النقطة، هناك اقتراح من احد الزملاء لرد القانون للجنة، السيدة توجان.

السيدة توجان فيصل:

نقطة النظام تتحدد اذا عرف لنا ابوفصيل يتحدث بصفته وزير العدل او بصفته نائب لكي نعرف، لان الحكومة تحدثت آخر شيء واعتقد فيه مغالطات.

معالي رئيس المجلس:

الزميل تحدث بنقطة نظام تماماً كما اعطيتك الحق للحديث بنقطة النظام.

السيدة توجان فيصل:

انا اريد ان ارد لانه فيه مغالطة.

الاولى، يا سيدي صوتوا وخلصونا ومعروف انه سينجح.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي لما يحال الى اللجنة يحال الاسباب الموجبة ومرفق معها القانون بمعنى ان القانون لن يكون غائباً انذاك عند تحويله مع الاسباب الموجبة على أي حال الرأي لكم، الاستاذ حمزة نقطة نظام.

السيد حمزة منصور:

سيدي نقطة النظام اننا حينما عرض علينا المشروع لم يسمح لنا بالخوض في مواد القانون، جاءت الآن فرصة قراءة القانون، نقرأ القانون بضوء الاسباب الموجبة، وليس من حق احد ان يمتنعنا من الرجوع الى الاسباب الموجبة ولنا اشارك معالي ابي عصام انه ما دام هناك من يرى رفض المادة الاولى وهي المؤسسة لهذا القانون فان الفرصة المواتية لاعادته هي هذه الفرصة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الآن تحول الحوار الى ما يتعلق بالنظام، وفيما يتعلق بالنظام فانا حريص على ان تكون سلامة اجراءاتنا داخل المجلس مثقفة تماماً مع النظام الداخلي، التي تفضلت فيه استاذ حمزة النظام واضح فيه في المادة (٦٨):-

بأنه يقرأ القانون في المجلس الا اذا رأى المجلس غير ذلك.

وعندما اميل لقانون من الحكومة الى هذا المجلس كانت الاسباب الموجبة مرفق معها نص

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح من الزميل برد القانون للجنة. الاستاذ ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

اعادة وليس رد سيدي، اعادة القانون للجنة حتى نتقدم الحكومة اليها باسباب موجبة جديدة، واية صياغة تلي ما تحدثت به كل من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير التعليم العالي لا تني اقرهما على ما قال ولكن القانون لا يقول كذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

هذا الاقتراح الذي تفضل فيه الزميل مع احترامي وتقديري له، ربطه بالاسباب الموجبة وهنا نقطة مخالفة النظام استاذ عبدالرؤوف كان يد القانون لعدم استيفاء الاسباب الموجبة لتقاعك مجلس النواب عند البدء بطرح القانون قبل تحويله للجنة، اما وقد حول للجنة فلا مجال هنا لربط رد القانون بالاسباب الموجبة، نقطة نظام ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

فيه تفسير نظمي فهناك مرجع للتفسير، وان معالي وزير العدل تكلم بشدة وزعلان، رجائي الحار نحن عندما نقر احالة اللجنة اقرنا اسبابه الموجبة، انا ما ناقشه الآن ان الاسباب الموجبة التي اقرها المجلس لا يترجمها القانون هذه نطني ان الاسباب الموجبة التي اقرنا بها احالة القانون للجنة ما ترجمها القانون، ومن هنا جاء هذا الحوار، ولنا فتحت الحوار عند المادة

هكذا من المثل

القانون، وكان بإمكان أي زميل أن يقرأ القانون ويرى إذا كان الأسباب الموجبة تتفق مع مواد القانون أولاً، بمعنى أنك أنت صوت على شيء واضح تماماً سواء في الأسباب الموجبة أو في القانون وحالته إلى اللجنة، إنذاك كان يمكن الاعتراض على عدم انسجامه والحقيقة يحسمها التصويت مهما ناقشنا في هذا الأمر.

المادة الأولى ومع هذا هناك اقتراح لزميل عبدالرؤف برغم عدم قناعتي كثيراً فيما يتعلق بأنه ربطها في الأسباب الموجبة أن يرد للجنة لاستكمال بحثه.

من يرفع اقتراح الزميل أبو عصام؟ أرجو عد الأصوات.

السيد الأمين العام:

(٢٠) من (٧٢).

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، لدي الآن قرار اللجنة مع تعديل سنة (٩٦) لـ (٩٧) مطروح للزملاء احتراماً، من يوافق على قرار اللجنة؟

السيد الأمين العام:

(٤٧) من (٧٢).

معالي رئيس المجلس:

وقرر المادة الأولى، السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ -١- تؤسس في المملكة هيئة خيرية تسمى (المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال

المالي والإداري ولها بهذه الصفة أن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالأجراءات القضائية وإن تنيب عنها أي محام توكله لهذه الغاية ويمثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات.

ب - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ولها أن تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

معالي رئيس المجلس:

الفترة (١) الأستاذ عبد موسى النهار.

المهندس عبد موسى النهار:

شكراً معالي الرئيس

الواقع أنا اقترح تبديل كلمة الرئيس التنفيذي بالمدير العام، لأن الرئيس رئيس مجلس الإدارة كي لا يختلط بالموضوع رئيس مجلس الإدارة بالرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الأمناء بالرئيس التنفيذي رئيس مجلس الأمناء يختلف عن الرئيس التنفيذي.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ منصور بن طريف

السيد منصور بن طريف:

شكراً معالي الرئيس

أرجو من معالي رئيس اللجنة أو من سعادة المقرر أن يوضح إذا كان هناك نشاط يتعلق بالاقتراض كما هو واضح، عادة النشاط المالي عندما يكون اقتراض يقابله اقتراض، فهل من

والاقتراض وكيفية إنشاء المشاريع كممثل أي مؤسسة تنمية اجتماعية هذه نقطة.

النقطة الثانية بالنسبة إلى الرئيس التنفيذي، الحقيقة أن القانون مركز على هذه الكلمة وهذا وارد في المادة السادسة يقول لك:

يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وأمانة عامة.

والأمانة العامة هذه سيكون لها مدير ومدراء وأقسام وغيرها وأنا أرجو الاستمرار بالقانون بدون أي تعليقات لأنه موضح لذاته دون أي فلسفة قانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة في معرض تعديد المهام أو تعدد المهام، ما دام ذكر الاقتراض يذكر الاقتراض، وبالتالي أنا اقترح إضافة هذه النقطة.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابدة:

الرئيس التنفيذي أفضل كثيراً من تعبير المدير العام، وهو ترجمة لـ (president) وما دمنا سنتعامل مع دول أخرى في هذا الاتجاه تعبير (president) أو رئيس تنفيذي أكثر اهتماماً من الطرف الآخر أن صاحب هذا الموقع ذو مسؤولية أكبر، أما الحقيقة للعض الذي أبدى رأيه أنه ما حاجة لكلمة الاقتراض، أنا اعتقد أنها ضرورة قانونية من يقرض هو يقرض، ما دام

النشاطات التي ستمارسها هذه المؤسسة أن يكون نشاط اقتراضي أيضاً، أم سبهي عن ذلك، لماذا ذكر اقتراض دون أن يذكر اقتراض وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نادر أبو الشعر.

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

رد على سؤال معالي الزميل، هذه الأمور سوف تصدر بتعليمات بموجب المادة الثامنة تحدد التعليمات وفق هذه الغاية، كل نشاطات المؤسسة المتعلقة بها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السيد المقرر.

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

بالنسبة لاستبدال كلمة الرئيس التنفيذي، وارد في المادة (٦/١) يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وأمانة عامة تحدد طريقتهما إلى آخره، لذلك لا فرق كثير بين مدير عام ورئيس تنفيذي في رأيي يعني الحاجة إلى إضافة هذه التسمية الجديدة.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ عبدالله أخو ارشيده.

السيد عبدالله أخو ارشيده:

شكراً معالي الرئيس

بالنسبة إلى تساؤل الزميل معالي منصور بك، أو بالنسبة إلى هذا، قانون سيصدر بعد المادة الخامسة سيصدر نظام وتعليمات بموجب هذا القانون، وهي التي تحدد كيفية الاقتراض

هكذا من الأشهر

نص على الاقتراض ولم ينص على الاقتراض، بمعنى أنه لا يريد، أنه يمنعه فارجو عدم التبرع لحياتنا أنه هيك بسرعه، هذه راح تصدر بتعليمات، لا مش راح تصدر بالتعليمات قال. الاقتراض بمعنى الاقتراض ممنوع، ولو اراد ذلك لصرح، الاقتراض والاقتراض وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كلمة الاقتراض واردة هنا في مكانها، وكلمة الاقتراض غير مقبولة شرعاً هنا لماذا؟ لان الاصل في الزكاة او عمل الخير للفقير وخاصة في الصدقات، الاصل التملك وليس الاقتراض.

وانا اذا اعطيت زكاة لانسان على سبيل الاقتراض لا تعتبر زكاة، اذا اعطيت صدقة، اما القرض الحسن من باب القرض الحسن هذا باب آخر، لكن هذه المؤسسة قائمة على التملك اما بان تهب وتعطي وتتصدق، واما بان تقترض من اجل ان تعطي، وهذا الاقتراض لاجل غاياتها، ولذلك الاقتراض غير وارد في هذه المادة، وهذا الحقيقة من المشرع بمكانه، لان الاقتراض يساقي مبدأ التملك، والتمليك هنا اساسي في هذه العقود وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

وكان ما يهدف اليه من كلامه سماحة الدكتور ابراهيم زيد بأن هذه المؤسسة تعنى بالزكاة الخاصة بجلالة الملك، ولكن المقصود هنا في القانون ان الهبات والتبرعات وقد لا يكون زكاة، فالهبات والتبرعات قد يصح الاقتراض كذلك، ولذلك لا يستوفيه التملك وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، في لذي اقتراحين اللي ينصب فيهم الحوار، الاقتراح باضافة كلمة الاقتراض، وهناك اقتراح باستبدال مصطلح الرئيس التنفيذي بالمدير العام، الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش:

يا سيدي نحن لو لا نتحدث فقط عن الزكاة، نحن نتحدث عن مؤسسة للتنمية والاعمال الخيرية والاعمال الخيرية مطلقة، والاقتراض عمل خيرى وليس في القضية فقط اقتراض.

معالي رئيس المجلس:

نستمع للزملاء اللي ما يجب ان يكون شريك في النقاش بيقدر يطلع لبره.

الدكتور بسام العموش:

انا اقول ان المقرر سماها مؤسسة تنمية واعمال خيرية والاقتراض عمل خيرى ليس فقط مجرد تملك، على العكس التملك قد ينشأ عندنا اناس يأخذون ولا يقدمون، الاقتراض قد يكون هو الباب الانسب للتنمية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو:

عشرين مرة وتقول اللي ما بده يناقش مفيش مانع ان يخرج الى بره، والله انا لي اقتراح ان معالي الرئيس والخمسة العباقرة يبقو في المجلس وبقية المجلس يخرج الى بره، يعني انت فاتح باب تحكي مع واحد او مع اثنين، يا اخي

نحن كمان نعرف نتكلم اللغة العربية، وبعدين نحن لا خبرة والواحد يرفع يده عشر مرات ولا يجوز هذا.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي الفاضل نحترم خبرتك وانا قلت اللي ما يجب يكون شريك ويشارك في هذا النقاش ما في داعي يزجج.

السيد عبد الباقي جمو:

ما يجوز يا معالي الرئيس انت رئيس.

معالي رئيس المجلس:

لذي اقتراحين، هناك اقتراح باستبدال كلمة الرئيس التنفيذي بالمدير العام، وهناك الاقتراح الاخر باضافة كلمة الاقتراض.

اطرح بداية كلمة اقتراض بعد اقتراض، من مع اضافتها؟

واضح ان الاقتراح لم يفر.

هناك الاقتراح الاخر باستبدال كلمة الرئيس التنفيذي بالمدير العام من مع الاقتراح؟ ايضاً لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة على المادة (١/٢) بالموافقة؟ واضح اكثرية المادة (٢/٢) قرار اللجنة بالموافقة؟ موافقة المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ - تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي.

قرار اللجنة

موافقة

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور:

شكراً معالي الرئيس

حقيقة مرة ثانية ونقول ان هذا مشروع القانون ليس مقصوداً منه حالة مخصصة كما ذكرها دولة الرئيس ولا كما ذكرها معالي وزير التعليم العالي، هنا النص صريح نقول:

تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي والتطوعي في المملكة معنى ذلك بده يكون، من هنا نرجع الى نص المادة الاولى ان هذه المادة حقيقة لا تنسجم مع الاسباب الموجبة التي ذكرها القانون في تصويره، وبالتالي ارى اذا كان المؤسسة خاصة وبالصورة التي طرحها رئيس الوزراء انا اقترح شطب هذه المادة.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

شكراً معالي الرئيس

كلنا من أشعل

لا شك ان موضوع تطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي والتطوعي يعني التدخل في العمل الخيري والاجتماعي والتطوعي خارج حدود هذه المؤسسة ولذلك نخشى ان يكون مثل هذا الامر فيه مثل هذا التدخل، وحتى تقوم هذه المؤسسة بواجبها وبما وكل اليها من اعمال التنمية والخير والبر، ارى الاكتفاء فعلاً واتشي على اقتراح الاستاذ عبد الرحيم العكور لعند والبر وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس.

الواقع اذا نظرنا الى الاسباب الموجبة وهذه المادة نجدها تنطبق (١٠٠٪) وليس كما يقول فضيلة الشيخ عبد الرحيم العكور. الامر الثاني ان اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود هو اضافة نوعية لاعمال الخير، ولا يعتبر تهميشاً لاعمال الخير الاخرى ولا يعتبر كذلك تخطيلاً بل ان هذه المادة تبين ان هذه المؤسسة قد تساهم في تدفع مسيرة اعمال الخير الى الامام، عندما تأتي من تبرعات من هذه المؤسسة الى أي مؤسسة اخرى، او اقتراحات بتنظيمها، ماذا يكون هناك من سوء يكون في هذه المؤسسة اننا اجد ان هذه المادة من افضل المواد التي تدعم القوانين الخيرية في بلدنا، وذلك اننا اشد على ضرورة الموافقة على هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة عند التأمل في الاسباب الموجبة وقراءة هذه المادة نجد انها تتناقض مع الاسباب الموجبة تناقضاً كلياً، لان الاسباب الموجبة تقول هناك قانون خاص وجاء بوصف الملكية، حتى نفرقها بهذا الاسم عن الامور الاخرى، هنا اصبحت شمولية ولذلك لابد من الغاء هذه المادة حتى يكون مشروع القانون منسجماً مع الاسباب الموجبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ علي الشطي

السيد علي الشطي:

يا سيدي بالنسبة للمادة (٣) اننا ارى انها هي المادة الوحيدة التي تنص على الهدف الذي وجدت من اجله هذه المؤسسة اذا ما تم شطب هذه المادة كلياً، فان المؤسسة تصبح بدون هدف، اما اذا اراد الاخوة ان هذه المادة يجب ان تنسجم مع الاسباب الموجبة لهذه المؤسسة فائني ارى ان يتم تعديلها بما ينسجم مع الاسباب الموجبة، اما ان يتم شطبها بالكامل فان المؤسسة تصبح بدون أي هدف او بدون أي نشاط وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الشيخ العكور اقترح شطب المادة الثالثة او الجزء الاخير من المادة بعد كلمة البر. بذابة من مع مقترح الشيخ العكور؟ لم ينجح الاقتراح من مع قرار اللجنة بالموافقة؟ واضح انها اكثرية بالموافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ - يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة لها مجلس أمناء، يحدد عدد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له بارادة ملكية سامية.

ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس واستبدال أي عضو فيه بغيره او بالطريقة ذاتها. قرار اللجنة:

موافقة

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الحقيقة نحن نريد من جميع مؤسساتنا ان تكون خاضعة للمراقبة وخاضعة لسلطة مجلس النواب، ولكن هذه الجمعية او الهيئة لا يوجد أي صلة بينها وبين المجلس لا لمراقبتها ولا للاطلاع على سير اعمالها، ولذلك ليست مرتبطة لا بوزير مختص ولا مرتبطة برئيس الوزراء، وبالتالي فانها فعلاً مؤسسة تطلقها هكذا دون ان يكون لها اتصال بهذه السلطة الرقابية لمجلس النواب، من هنا فائني اقترح ان تكون هذه الهيئة برئاسة اما رئيس الوزراء او وزير التنمية الاجتماعية حتى يكون هناك علاقة بينها وبين السلطة الرقابية للمجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السيد المقرر.

السيد المقرر:

يا سيدي هذه المؤسسة مؤسسة خاصة ليست عامة حتى يكون لمجلس النواب رقابة عليها، وهناك مؤسسات خاصة تعلم انها كثيرة جداً ولا تقع تحت رقابة مجلس النواب، بغض النظر عن رأيي الشخصي، اما هذا المشروع بالذات كغيرها من المؤسسات الخاصة في بلدنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

احب ان ارد على الشيخ همام، هذه مؤسسة خيرية خاصة مثلها مثل لجان الزكاة التي يشارك فيها الشيخ همام ولا رقابة للبرلمان على لجان الزكاة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، القضية واضحة الآن وانت تقترح بأن تكون المؤسسة هذه بقيادة حكومية في حين ان المؤسسة خاصة ليست مسؤولة عنها السلطة التنفيذية، دكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

معالي الرئيس لجان الزكاة التي ذكرها معالي ابو عصام هي تابعة لوزارة الاوقاف وخاضعة للرقابة، ونستطيع ان نحاسب أي لجنة من هذه اللجان، ولذلك هذا الكلام فعلاً بالمقارنة اتصور انه غير دقيق وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً سيدي، الدكتور الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي:

كل مؤسسة عامة تشرف على كل عمل الخير

هكذا من العمل

والاجتماع التطوعية وبلدية صلاحية جعلنا الخاصة تشرف على الخاصة. اما هيئة عامة لانها تشرف على خاصة عنده سلطة، اذا لم يكن وزيرا او رئيس وزراء ما معه سلطة، اذن لا بد من سلطة.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، هناك اقتراح بان تكون هذه المؤسسة برئاسة وزير التنمية او رئيس الوزراء هكذا اقترحت يا دكتور همام.

من مع اقتراح دكتور همام؟ لم يفرز الاقتراح. من مع قرار اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت؟ اكثرية واضحة بالموافقة، السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع المادة ٥ - تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:-

- التبرعات والهبات والوفقيات.
 - ربح المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.
 - ربح الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة او الموقوفة عليها.
 - اي مصادر اخرى تقرر بارادة ملكية سامية.
- قرار اللجنة:
موافقة.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (١) الدكتور العموش.

الدكتور همام العموش:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة نحن لما بدأنا بالحديث عن الاسباب الموجبة والمادة رقم (١) ومن خلال شرح دولة الرئيس، ان هذه المؤسسة ملكية وان تمويلها من جلالة الملك، انا اعتقد ان هذا ايراد بند التبرعات لا يليق بحق هذه المؤسسة على اعتبار ان التبرعات تدفع لاطراف ضعيفة.

ثانياً: اعتقد ان مؤسسة بهذا الحجم وبهذه الخصوصية، اذا فتح لها باب التبرعات، ان تتلقى التبرعات ستقتضي على المؤسسات البسيطة التي تنص قوانينها الداخلية وانظمتها على تلقي التبرعات.

ولهذا انا اقترح شطب التبرعات وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

انا اجد بانه من الضرورة بمكان ان تبقى عبارة التبرعات في هذه المادة، لان هذه المؤسسة مؤسسة خيرية عامة تعمل داخل الاردن وخارجها، يعني بمعنى ان تكون هناك مؤسسة يمكن ان تقرض او ان تقوم بمهمات لمواجهة الكوارث التي ربما لا سمح الله تحدث ببلادنا او في أي بلد اسلامي، ولنا اسوة في الهيئة الخيرية الهاشمية، التي يكون امينها العام معالي وزير الاوقاف، هذه لا تستطيع ان تقوم باعمالها دون ان تتلقى التبرعات حتى ولو كان اعطى لاي انسان كامل ما يملك لا اظن بان هذه الاعمال تقدم على شخص واحد، بل لابد من ان تتضافر الجهود بالتبرعات كان يكون يوم عمل او غير

الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والفوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والضرائب والرسوم البلدية. قرار اللجنة: موافقة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

شكراً معالي الرئيس

هذه مؤسسة خيرية ويجب ان تعامل معاملة المؤسسات الخيرية فهل تتمتع المؤسسات الخيرية بكل هذه الاعفاءات ولو قامت هذه المؤسسة بأنشطة تجارية، لتصبح منافسة للآخرين بانها معفاة وغيرها يدفع، خاصة وانها تسهم في اعمال التنمية.

الامر الثالث سيدي الرئيس، لا توجد جهة في الاردن معفاة من الرسوم والضرائب البلدية، فاذا تم التوسع في الاعفاء في الرسوم والضرائب الضريبية فقرأ على البلديات السلام، الحكومة ليست معفاة من الضرائب والرسوم البلدية، الحكومة تدفع رسوم الترخيص فلماذا هذا التوسع في الاعفاء لهذه المؤسسة، انا اقترح ان تقرأ المادة:-

تتمتع هذه المؤسسة بجميع الاعفاءات التي تتمتع بها الهيئات الخيرية.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، اقتراح الزميل من يوافق عليه؟ عد الاصوات؟

ذلك من التبرعات او كما يحدث في التلفزيون مناشدة الشعب وغير ذلك. ضروري ان تبقى هذه العبارة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك اذن هناك اقتراح بشطب كلمة تبرعات، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة: على (١) بالموافقة؟ موافقه.

الفقرة (ب) مطروحة للمجلس الكريم، قرار اللجنة: موافقه؟ موافقة.

الفقرة (ج) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع:

المادة ٦-١- يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم والصلاحيات المنوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء.

ب- تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء.

قرار اللجنة:

موافقة

معالي رئيس المجلس: الفقرة (١) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٧ - تعفى المؤسسة وجميع المعاملات

هكذا من الأعمال

السيد الأمين العام:

(٢٤) من (٦١).

معالي رئيس المجلس:

لم يحظى الاقتراح بالنجاح، قرار اللجنة: عليها بالموافقة؟ برفع الأيدي.

السيد الأمين العام:

(٣٦) من (٦١).

معالي رئيس المجلس:

المادة الثامنة السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨ - تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الأمناء:

١ - الأبحاث المتعلقة بنشاطات المؤسسة.

ب - اجتماعات مجلس الأمناء والنصاب القانوني لها واتخاذ القرارات فيها.

ج - تحديد المهام والصلاحيات لمختلف أجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات.

د - تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها.

هـ - الأمور الإدارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والإشراف عليها.

قرار اللجنة:

موافقة

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

يعني أنا أسألك عن تحديد النصاب القانوني، النصاب القانوني معروف في كل المؤسسات

وسي كل الاجتماعات أنه يجب أن يتجاوز النصف، إذا ترك هذا للتحديد فربما يقال أن النصاب (٣ من ١٢) أو (٣ من ٢٠) فإنا لا أرى هذا، أرى أن يكون النصاب القانوني معتمد دائماً في اجتماعات أية مؤسسة اقترح شطب كلمة النصاب القانوني.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر

السيد المقرر:

معالي الرئيس لا يقل أن يكون هناك اتفاق على عدم تحسين العمل لكن يمكن أن يكون الاتفاق على تحسين العمل، أن يتفق على أن يكون (٣ من ١٢) أو (٣ من ٢٠) مثلاً معقول، لكن المقصود هنا ترك الأمر للمستقبل يمكن أن تكون هناك مادة أو فقره بالتعليمات بحيث أنه إذا لم يكن هناك اجتماع فيه للنصاب القانوني اكتمل، مثلاً نص زائد واحد يمكن أن يكون النصاب القانوني بمن حضر، وهذا لا يتناقض مع العمل، لأن هذا عمل خير يريده أن يؤسس خيراً في بلده، لذلك لا أجد ممكن أن يكون خلل من خلال إبقاء هذا النص.

معالي رئيس المجلس:

على أي حال هناك اقتراح بالغاء هذا المصطلح (النصاب القانوني) من الفقرة (ب) باعتبار أن تفسير الزميل أنه تحصيل حاصل.

من مع مقترح الزميل العموش؟ لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة: حول الفقرة (ب)؟ موافقة.

الفقرة (ج) الأستاذ علي الشطي.

السيد علي الشطي:

بالنسبة للفقرة (ج) اقترح حتى لا تبقى المهام والصلاحيات هكذا أراها مطلقة، بأن يضاف إليها بما يتفق مع أهداف المؤسسة الواردة في هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر:

أنا أجد أنه لا داعي ما دام التعليمات تصدر بموجب قانون والقانون ينص على تنظيم أعمال الخير بموجب هذه المواد القانونية لذلك لا داعي لاضافة المقترح التي اقترحه الزميل.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ عبدالله اخور ارشيده.

السيد عبدالله اخو ارشيده:

معالي الرئيس هذه الفقرة تتعلق بتحديد المهام والصلاحيات لمختلف أجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات الى من هم دونها أو المتدوين، فلذلك الاجابة، هناك أجهزة متفرقة في محافظات أو في فروع جبال عمان، تحديد هذه المهام بعضهم يكون مسؤول عن الجباية ومراقبة التوريد وبعضهم للحسابات وبعضهم للاتفاق وبعضهم لدراسة الحالة الاجتماعية، وأرجو من الزميل على أن يقتنع بهذا التفسير ولن يسحب اعتراضه وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

هل اقتنعت؟

السيد علي الشطي:

اقتنعت.

معالي رئيس المجلس:

أذن نعتبر أن الزميل سحب الاقتراح الذي اقترحه، الفقرة (ج) قرار اللجنة: عليها بالموافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

الفقرة (هـ) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩ - رئيس الوزراء والوزراء مؤتمنون بتنفيذ هذا القانون.

قرار اللجنة:

موافقة

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

يا سيدي سقطت سهواً كلمة بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

يعني اسمحوا لي أن أسأل سؤال ما دور مجلس الوزراء بالنسبة لهذه المؤسسة؟ وما علاقة هذه المؤسسة بمجلس الوزراء؟

أنا لم أرى خلال هذا القانون أي ربط بين هذه المؤسسة وبين مجلس الوزراء، دلوني على الرابط وشكراً.

هكذا من الشطي

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

هذه العبارة التي يختتم بها أي مشروع لا تعني ان لمجلس الوزراء علاقة ادارية في أي مؤسسة من هذه المؤسسات، وليس بالضرورة هذا النص يعني علاقة ادارية، انما كل مخالفة في ممارسة هذه المؤسسة تخالف احكام هذا القانون من أي جهة من الاطراف الاخرى، مجلس الوزراء مكلف بمتابعة تنفيذ احكام هذا القانون وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

المادة (٩) مع اقتراح الاستاذ الدغمي مطروحة للمجلس الكريم ٣٠ ألفية القانون ككل يرفع الان؟

السيد الامين العام:

(٤٤) من (٥٧).

معالي رئيس المجلس:

وسا بقدر هذا القانون شكر لكم، الزملاء ارفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة ثم نعود. (رفعت الجلسة للاستراحة)

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية

كما أقره مجلس النواب الكريم:

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- ١- تؤسس في المملكة هيئة خيرية تسمى (المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وايرام العقود واقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان تتيب عنها أي محام توكله لهذه الغاية ويمثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات.

ب- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان وبها ان تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق اهدافها. المادة ٣- تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي.

المادة ٤- يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة لها مجلس امناء ويحدد عدد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له بارادة ملكية سامية.

ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس او استبدال أي عضو فيه بغيره بالطريقة ذاتها.

المادة ٥- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:-

أ - التبرعات والهبات والوقفات.

ب - ربح المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

ج - ربح الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة او الموقوفة عليها.

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

نعود الى استئناف الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

ب. قرارات اللجنة القانونية:-

١. قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤. (المعاد من مجلس الاعيان) (القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة).

معالي رئيس المجلس:

سعادة مقرر اللجنة القانونية.

السيد عبدالله اخو ارشيدة مقرر اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بكامل اعضائها بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ لدراسة قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ (المعاد من مجلس الاعيان) برئاسة رئيسها سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني وبحضور مقررها سعادة السيد عبدالله اخو

د - أي مصادر اخرى تقرر بارادة ملكية سامية.

المادة ٦- ١ - يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم والصلاحيات المنوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء.

ب - تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء.

المادة ٧- تعفى المؤسسة وجميع المعاملات الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والضرائب والرسوم البلدية.

المادة ٨- تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الامناء:-

أ - الاجراءات المتعلقة بنشاطات المؤسسة.

ب - اجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني لها ولاتخاذ القرارات فيها.

ج - تحديد المهام والصلاحيات لمختلف اجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات.

د - تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها.

هـ - الامور الادارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والاشراف عليها.

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

د. محمد المصالحه م. سعد هائل السرور

امين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب

هذا من الأعمال

ارشده، وبحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة النواب:-

عبدالكريم الدغمي، عبدالعزيز جبر، هاني المصالحه، حاتم العزاوي، محمود الهويل، د. همام سعيد، د. احمد القضاة، توجان فيصل. وحضر الاجتماع معالي السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية ومعالي المهندس منصور بن طريف.

وقررت اللجنة بعد دراسة مشروع القانون:

١ - الموافقة على التعديل الوارد من مجلس الاعيان بخصوص المادة الثانية من مشروع القانون.

٢ - الاصرار على قرار مجلس النواب بخصوص المادة الرابعة من مشروع القانون.

وعليه تومس اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس النواب اللجنة القانونية د. محمد المصالحه لمجلس النواب ملاحظة:-

مخالفة حول قرار اللجنة: للمادة (٤) من المشروع مقدم من اصحاب المعالي والسعادة والسادة النواب:-

عبدالكريم الدغمي، د. احمد القضاة، محمود الهويل، هاني المصالحه.

المادة كما وردت في القانون الأصلي المادة (٤)

تشكل محاكم بدائية في الأولوية التي تعين من أن إلى آخر بنظام يقره مجلس الوزراء بموافقة

جلالة الملك وتؤلف كل محكمة من رئيس وعدد من القضاة حسب ما تدعو إليه الحاجة ويكون لها:

٤ - للمجلس القضائي أن يلحق بوزارة العدلية عدداً من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة، ولوزير العدلية أن يعير أو ينتدب أي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لأية محكمة نظامية أو خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وله أن ينتدب أيًا منهم للقيام بأي عمل في دوائر النيابة العامة.

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٤ - للمجلس القضائي بناء على تسيب وزير العدل أن يلحق بوزارة العدل عن طريق الانتداب للمدة التي يراها مناسبة قاضياً أو أكثر للقيام بالعمل فيها بالأعمال التي يكلفه أو يكلفهم بها الوزير، بما في ذلك اجراء البحوث واعداد الدراسات في العلوم القانونية والادارية.

قرار مجلس النواب:-

المادة (٢) :

٤ - أ - موافقة.

ب - موافقة.

قرار مجلس الاعيان:-

المادة (٢)

والمعدلة للمادة الرابعة من القانون الأصلي:

شطب هذه المادة والابقاء عليها كما وردت في القانون الأصلي لأن الأحكام الواردة فيها تعالج من خلال قانون استقلال القضاء المعمول به.

قرار اللجنة:

المادة (٢) :

والمعدلة للمادة (٤) من القانون الأصلي موافقة على قرار مجلس الاعيان.

المادة كما وردت في مشروع القانون

ب - وزير العدل أن ينتدب أي قاض باستثناء قضاة محكمتي التمييز والعدل العليا- إلى أي محكمة نظامية أو خاصة أو إلى أي دائرة من دوائر النيابة العامة ودائرة النيابة العامة الادارية ودائرة المحامي العام المدني ويكون الانتداب في أي من هذه الحالات لمدة ستة أشهر وللوزير تمديدها بموافقة المجلس القضائي للمدة التي تقتضيها الضرورة.

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة: مطروح للمجلس الكريم، الاستاذ شعوطه.

السيد صالح شعوطه:

معالي الرئيس فيما يتعلق بالتعديل الوارد في مجلس الاعيان حول المادة الرابعة من القانون فإني لا أوافق على هذا التعديل، لأن هذا التعديل يعطي للوزير صلاحية التسيب، وهذا يشكل طعناً، فإن استقلال المجلس القضائي بحيث أرى أن يرد النص، اقترح بدل من أن يسبب الوزير ونرى أن الانتداب يجب أن يكون لمدة محددة لا تتجاوزها والا فإن القاضي

سينقطع اتصاله بالفقه القانوني ويصبح بعيداً عن الجسم القضائي وشكراً معالي الرئيس معالي رئيس المجلس: شكراً، اقترحك لم يكن النص واضح اخي صالح.

السيد صالح شعوطه:

شكراً معالي الرئيس

اسحب اقتراحي.

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة: مطروح على المجلس، هل يوافق المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة (٢٣)

١ - يجوز لوزير العدلية بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمة بشأن تحديد الصلاحية الإقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف والنفقات التي تعطى للرفيقين وللشهود وإتلاف القضايا التي لا فائدة من بقائها أو التي مر عليها الزمن.

٢ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمة بشأن تحديد الرسوم التي تستوفى من المحاكم ودوائر الاجراء.

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٢ - أ - تحدد بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون

الرسوم التي تستوفي في المحاكم ودوائر
الاجراء وكتاب العدل ووزارة العدل عن
الدعاوى التي تقدم إليها والخدمات القضائية أو
الإدارية التي تقدمها وإلى أن تصدر هذه الأنظمة
يستمر العمل بالقوانين والأنظمة المعمول بها
عند نفاذ هذا القانون والمتعلقة بالرسوم.

قرار مجلس النواب:

المادة (٤):

موافقة بعد:

٢-١- شطب النص الوارد في المشروع
والاستعاضة عنه بالنص التالي: يعتبر جدول
الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا
القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى أي تشريع
آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه.

قرار مجلس الأعيان:

المادة (٤):

٢-١:

موافقة كما وردت في المشروع.

قرار اللجنة:

المادة (٤):

والمعدلة للمادة (٢٣) من القانون الأصلي: ٢-١-
الأصرار على قرار مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس:

فيه مخالفة حول هذه المادة، الأستاذ هاني
مصالحة اقرأ المخالفة.

السيد هاني مصالحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة مقدمة من أعضاء اللجنة القانونية

كريم الدغمي، أحمد القضاة، محمود

هويل، هاني مصالحة حول المادة (٤) من
مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم
النظامية والمتعلقة بالفقرة (١/٢) من المادة (٢٣)
من القانون الأصلي.

المخالفة:

نخالف الاكثية المحترمة التي ذهبت الى
ضرورة فرض الرسوم بقانون ونرى على ضوء
تفسير المجلس العالي لتفسير الدستور بضرورة
فرض الرسوم بنظام لان النظام يعطي مرونة
اكثر للتعديل بالزيادة او النقصان حسب مقتضى
الحال.

وان فرض الرسوم بقانون يحتاج تعديله الى
عرضه على مجلس الامة واجراءات طويلة
تعرفونها جميعا.

كما ان هذه النقطة قد وافق عليها مجلس الاعيان
وفي حالة ردها من مجلس النواب، سيحتاج
الامر الى اجتماع المجلسين، الامر الذي لا نرى
انه يدعو الى هذا الجهد الكبير.

مع فائق الاحترام

عضو مخالف

هاني مصالحة

عضو مخالف

د. أحمد القضاة

معالي رئيس المجلس:

معالي الأستاذ هشام التل:

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء:

سيدى هذا القانون تحت يد المجلس منذ عام

١٩٩٤، وعندما تقدمت الحكومة للمشروع

المعدل اثير اشكال دستوري في حينه، انه لا

دار نقاش حول هذه النقطة عندما عرض
مشروع القانون الى هذا المجلس، وقد كان قرار
المجلس بأن تكون الرسوم بقانون، صحيح ان ما
قاله معالي الاستاذ هشام التل ان التفسير قال انه
يجوز، لكن اعتقد ان هذه الصلاحية في المجلس،
واعتقد ان القضاء حق لكل مواطن، وان
الحكومة الحالية او أي حكومة قادمة، ونحن
نلاحظ ان الحكومات تتجه الى الجباية حيثما
امكن من جيوب المواطنين، نعتقد ان ابقاء
الرسوم بالقانون وملحقه بالقانون هو من
مقتضيات العدالة وتأمين حق القاضي للمواطنين
وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني رئيس اللجنة
القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

ان هذا المجلس الكريم عندما اصر على ان
تكون الرسوم بقانون كان مطبقاً لنص الدستور،
الذي رعي جيوب المواطنين من ان تؤخذ
الضرائب منهم او الرسوم الا بقانون يقره
المجلس واني انكر في تاريخ هذا العمل ان
معالي وزير العدل وكان معنا في اللجنة
القانونية، كان معنا في هذا الرأي، وكان متنبهاً
له وكانت الرسوم والقوانين والجدول موجودة،
ومن هنا اجد ان المجلس عندما اتخذ قراره
السابق بأن تكون هذه الرسوم بقانون، ينبغي ان
نصر عليه من حيث مبدأ العدالة والدفاع عن

يجوز ان تكون الرسوم بموجب نظام، وانما
يجب ان تكون بموجب قانون ومن ثم لا يجوز
التفويض، احيل الامر للمجلس العالي للتفسير
وتوقف النظر في المشروع، وجاء قرار المجلس
العالي لتفسير الدستور بأن الامر جائز، رغم
ذلك تمت موافقة المجلس الكريم (مجلس النواب)
على ان يكون الرسوم جزء من القانون، اهمية
المسألة ان هذا التفويض باعطاء مجلس الوزراء
والسلطة التنفيذية بنظام، هي القضية قضية
المرونة في جدول الرسوم، منذ تأسيس الامارة
وحسب الان ولم يشعر أي مواطن بحيث كون
الرسوم التضامنية بنظام، امر لا يجعل لكونه
ملحق بالقانون ان نخرج عاى هذا التقليد الذي
استقر، والرسم هو مقابل الخدمة قد يزيد وقد
ينقص، وهو على ضوء مقتضيات سير مرفق
العدالة، اننا اعتقد ان كما هو عليه العمل
ولاعطاء الامر المرونة، ولان تعديل الجدول
سلباً او ايجاباً، لا تحتاج الى تعديل القانون وفق
اصوله الدستورية، فان ابقاء الامر وابقاء قاعدة
الاستصحاب، حقيقة تقتضي ان يوافق مجلسكم
الكريم وأمل ذلك على ان يكون النص كما هو،
وان نؤيد مجلس الاعيان على ما صار عليه
وشكراً سيدى الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس تتذكر ويذكر الزملاء جميعاً كم

هنا من العمل

جذب الناس، وعدم فرض الضرائب بنظام، وهذا النظام يتعارض مع ما نص عليه الدستور ان يكون بقانون، وارجو ان نبقى على رأي المجلس الاسبق وان نصر عليه لأنه امر مبدئي في تطبيق الدستور واحترام الدستور واحترام لقرار اتنا السابقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

"استاذ حمزة منصور،

السيد حمزة منصور:

شكراً معالي الرئيس
انا استوفيت حقيقة مخالفة الزملاء اصحاب المعالي والسعادة، ويسمحوا لي ان اتوقف قليلاً، يعني في الفترة الاولى هم يقولون نرى على ضوء تفسير المجلس العالي لتفسير الدستور بضرورة فرض الرسوم.

اذا كن تفسير مجلس العالي يقول:

بحسب ضرورة فرض الرسوم بنظام، قطعت جهيزه، فكل كل خطيب، ثم نرى بعد ذلك يعني حجج مع الاحترام جاءت واهية الاولى:

ان أي تعديل مستقبلاً يحتاج الى عرضها على مجلس النواب، وماذا في ذلك؟ وحجة اوهى منها ايضاً، انه في حال اصرارنا على مواقفنا سيعاد الى مجلس الاعيان او نجتمع كمجلس امه وليكن، وماذا في ذلك وكل الامور كلها الدستور.

ولذلك اسمحوا لي ان اقول ان الدفاع كان غير معد له وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاني مصالحة صاحب المخالفة.

السيد هاني مصالحة:

شكراً معالي الرئيس

مع احترامي لسعادة الزميل حمزة منصور، ان المخالفة المقدمة من قبلنا كاعضاء في اللجنة القانونية كانت منصبه وفق احكام الدستور المادة (١١١) من الدستور تنص على ان:-

الرسوم التي تفرض من خلال خدمة معينة من قبل اجهزة الحكومة يجوز اصدارها بنظام.

اما عدا ذلك من رسوم اخرى وضرائب تفرض بقانون فتحن مع الاحترام للزميل الفاضل لم نخالف المبادئ العامة ولم نخالف احكام الدستور، ونحن كمحامين ورجال قانون احتراماً لمبدأ الدستور وافقنا على مخالفتنا لهذه المادة، لأن ذلك ينطبق مع احكام المادة (١١١) من الدستور وقرار المجلس العالي للدستور كما هو معروف هو جزء لا يتجزأ من احكام الدستور وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر:

ارجو من الزملاء ان اوضح وولجبي كمقرر للجنة القانونية، ما هي المبادئ وما هي الاسس التي يتسق عليها اللجنة قرارها وهي تعلم بانه سيعود الامر الى اجتماع مجلسي الاعيان والنواب واتخاذ القرار المناسب.

اولاً: نحن نعلم ان القضاء مجاني معروفة، وحق التقاضي وتوزيع العدالة هو على الدولة وانما فرضها اصلاً بالفقه التشريعي فرض الرسوم هو لجدية النزاع بين المتداعين خشية ان يكون هناك

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

معالي الرئيس امامي القرار رقم (٣) لسنة (٩٥) الصادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور، الذي فسر هذا الامر بناء على طلبنا حين بحثنا هذه المادة بالذات، وانا اقر من القرار يقول في نهايته:

اذا فرضت الضريبة او الرسم بموجب قانون وانيط بالسلطة التنفيذية حق اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون فيجوز لها عندئذ اصدار الانظمة اللازمة لذلك الى آخره.

اذن بناء على امرنا نحن سالنا حتى يقرر النائب المتردد فيما اذا اراد ان تكون الرسوم بنظام ام بقانون حتى يحزم امره، الان هذا جائز ان تكون بنظام، وقد وافق مجلس الاعيان على هذا الرأي لحكمة رأها وهي اعطاء المرونة بملاحقة الزمن لان احياناً لا قدر الله فقدت عمله في البلد او اي بلد قيمتها، يبصير التقاضي اخص من ورق السجائر، يبصير رخيص جداً، ويبصير اشغال المحاكم لا طائل له الا المشاغبة والمشاكل، ولذلك يجب على النظام ان يراعي تطور الزمن واختلاف سعر العملة ووقع العملة على التقاضي، هذا هو الهدف، لا يريد الوزراء الذين خالفوا او النواب الذين خالفوا السابقين او اللاحقين اطلاقاً الا ان يعطوا المرونة للحكومة وللمحاكم في كل مكان وزمان وهذا هو الهدف، ولذلك ما رءاه مجلس الاعيان برأيي هو اصله واضح واولى ان يتبع اما ان يتحدث عن

امور عبثية، وكما اعطت التشايع عندنا رئيس المحكمة وقاضي الصلح بان يقبل الدعوى بدون رسم اما شطبها واما تأجيل هذا الرسم.

هذه المبادئ التي تحكم مرفق القضاء، وهو الذي يجب ان نسعى جميعاً الى استقراره والى تحسين اوضاعه، وهذا توزيع عدالة ليست فريضة رسم توزيع فيه كبيرة او صغيرة تنقل الى خزينة الدولة، هي رسوم عن عبثية التقاضي.

ثانياً: انا لا اريد ان اتعرض الى ما تعرض عليه الزملاء باعتراضهم الحقيقة، تفيد القانوني وحتى المجلس العالي لتفسير الدستور الموقر، لم يعطي صلاحية الى السلطة التنفيذية بشكل مطلق بان تسن القوانين، بالنسبة للامور المالية تضع فيها انظمة فوراً لا، هو اعطاها في حاله واحده فقط، في الموازنة العامة عليها ان تصدر انظمة لمراقبة تخصيص وانفاق الاموال، اما قرار المجلس العالي وهو يقول:

الا انه اذا فرضت الضريبة او الرسم بموجب قانون وانيط بالسلطة التنفيذية حق اصدار الانظمة فلها، ان لم تكن احالة من القانون فلا يجوز ان تبتدع او تبتدع لها صلاحيات خارج نطاق الدستور لان المادة الدستورية واضحة، لا يجوز فرض رسم او ضريبة الا بموجب قانون.

لذلك انا اتمنى على المجلس الكريم واحتراماً لقرارنا السابق والذي استقر الان في القضاء وعلمه وطبق، عرفوا انه سيطبق هذا من جديد، انا اتمنى على المجلس ان يصير على قراره السابق احتراماً لأريه، وان يكون في استقرار في قرارات المجلس وشكراً.

الدستورية والموائمة وهل هو ملائم أم لا؟ فلذلك لا طائل له، لأن القانون ساري المفعول ومطبق في هذه اللحظة من الزمن، والتذرع بأنه يعطي انجماد ليس صحيحاً، أنا شخصياً أتي على رأيي المجموعة التي قرأ النائب المصالحه رأيها، وأزيد مجلس الاعيان فيما ذهب اليه والتسبيب، وأمل ان تقبل تسبيب زملائنا وهذا اذا وافقنا عليه بما انه وافقنا على المادة السابقة، للنظام القانون راجح ويروح ويطبق فوراً، والا الحقيقة راجح نقول القانون اكثر مما قلنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، السيد توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل:

اولاً: ما قاله معالي هشام التل من ان النواب تساءلوا في المرة الماضية فيما اذا كان يجوز ولا يجوز فرض الرسوم بالضرائب بعض النواب ربما تساءلوا ومعالي ابو فيصل قال ان هذا كان سؤاله، نحن سؤلنا ما كان هناك وكان سؤلنا اخر، ونحن كنا نعرف بجوز فرضه بقانون والقانون اذا اوكل صلاحية للحكومة لتصدره بنظام يجوز، ولكننا كنا نصر على ان يصدر بقانون، اذن بيان ان يصدر بقانون او بمادة ضمن القانون تحيل للحكومة وصلاحيه اصدار النظام كانت محسومة عندما كنا نعارض اصداره بنظام فلم يأتي لنا التفسير الدستوري بجديد وهو كان تفسيرنا منذ البداية.

ثانياً: ان هذا التفسير الدستوري يلي عليه هذه المخالفة، وقيل انه في ضوء تفسير المجلس العالي لتفسير الدستور، نرى بضرورة فرضه، لان الضرورة لم تأتي، الضرورة هي الالتزام

اللغة وانه شق من شقين ايضاً في المجلس العالي لتفسير الدستور، يجوز ما قال لا يجوز الا بنظام، يقول فرض الرسوم بنظام. ولذلك انا مع قرار الاغلبية في اللجنة القانونية، ان لا يكون الا بقانون حتى تبقى المراقبة لمجلس النواب على كل شيء، لان الامور المالية اذا اخل مجلس النواب دور الرقابة فيها تؤدي الى ما انت اليه فيما مضى وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل:

اولاً: ما قاله معالي هشام التل من ان النواب تساءلوا في المرة الماضية فيما اذا كان يجوز ولا يجوز فرض الرسوم بالضرائب بعض النواب ربما تساءلوا ومعالي ابو فيصل قال ان هذا كان سؤاله، نحن سؤلنا ما كان هناك وكان سؤلنا اخر، ونحن كنا نعرف بجوز فرضه بقانون والقانون اذا اوكل صلاحية للحكومة لتصدره بنظام يجوز، ولكننا كنا نصر على ان يصدر بقانون، اذن بيان ان يصدر بقانون او بمادة ضمن القانون تحيل للحكومة وصلاحيه اصدار النظام كانت محسومة عندما كنا نعارض اصداره بنظام فلم يأتي لنا التفسير الدستوري بجديد وهو كان تفسيرنا منذ البداية.

ثانياً: ان هذا التفسير الدستوري يلي عليه هذه المخالفة، وقيل انه في ضوء تفسير المجلس العالي لتفسير الدستور، نرى بضرورة فرضه، لان الضرورة لم تأتي، الضرورة هي الالتزام

اقول اهمية العودة لنص الدستور واصداره بقانون، مش بنظام لنقطين:-

اولاً ان هذا يمس حق اساسي في الدستور، حق التقاضي وعندما ينصه على الحق فهو حق غير مدفوع الاجر مجاناً فيصبح، اذن الاساس بالنص الدستوري القضاء مجاناً، نحن هنا يجب المحافظة على اقرب حد من الاقل من مجانية القضاء وكما قلنا فقط لجدية العمل ان تبقى الرسوم، معناته حتى بقيت وهبطت ليس عيب يجب ان نحافظ على هذا ونبقى عندنا الصلاحية. ثانياً: نحن عندما نحيل بقانون مادة ونجيز للحكومة اصدار نظام للرسوم، نتنازل عن جزء من دورنا واوكلنا الى الحكومة وفي الشأن الاساسي، او شيء له بعد مالي، ثانياً له بعد حقوق وتقاضي، لا يجوز ان نتنازل عن حقنا بهذا فجاء النص صريح لا نتنازل فيه، فهذا ارى ان هذه المادة بالذات لا نعطي حقنا للحكومة في اصداره.

نأتي الى موضوع اجتماع المجلسين، اجتماع المجلسين في شأن ايضاً باهمية رسم مالي أي جيب المواطن، ثم حق المواطن في التقاضي بندين في هذه الاهمية، يستدعي ان يجتمع المجلسين، يعني ما اصبحت وقتنا بهذا الثمن اعلى من جيوب الشعب وحقوقهم، ثم نحن النواب المنتخبون من الشعب تأتي علينا المسؤولية الاولى، بان نحمي سواء جيوب الشعب او حقهم بالتقاضي، انما مجلس الاعيان حقيقة لم يوكله الشعب ولا يحاسبه الشعب،

بالاساس هي الضرورة، الاستثناء لا يأتي ضرورة، قال يمكنك كمجلس تجبر بعض صلاحياتك للحكومة، فهل هذه الامكانية اصبحت ضرورة، وانا بامكاني ان اغادر هذه القاعة الان اذا اردت، صار ضروري اغادر لا، هنا النص كله الحجة سقطت عندما نقول بناء على الدستور نرى بضرورة سقطت الحجة حقيقة، والمخالفة فيها اكثر من نقطة ضعف في هذا القول بالمرونة واجاب ابوزهير نعم انه مرونة ممكن عمله سقطت، ونحن نقول باشياء اهم ويمكن القبة سقطت وهؤلاء النواب ودعو، لا يوجد عندنا اسس قانون حديث انتخابي ينتخبوا عليه الشعب، مع هذا لم يسارع لهذه الامور التي اكثر اهمية، ثم اذا سقطت العملة علينا ان نجتمع ليلاً نهاراً لنحل امور اكثر من هذا، فيه كذا ضريبة وكذا رسم اهم من هذه تأتي، مش مهم ان يأخذوا القضاء والمقاضاة مجاناً اسبوع او اسبوعين او شهر فيه اشياء اهم من هذا، الاهم من هذا كله واللي عرضته على الحكومة الاولى وكررت على الثانية والثالثة ولم يجد صدى، هو ربط الرواتب والاجور بارتفاع مستوى المعيشة وهذا بالضبط، يحدد لك عملتك كم تأتي، مع ذلك راتب الجامعي عندنا (مائة) دينار، والمائة دينار لا تكفيه خبز ناشف هذه الايام، مع ذلك لم يعد للنظر فيه، فهل كل هذا انتفى واصبحت اذا ما سقطت العملة سوف تصبح البلد في ازمه وتأثيرها ازمة امر يستحيل تأجيله يصدر فيه قانون مؤقت، فاذا حقيقة حجة لا تصمد.

هكذا من الأشغال

ودورنا نحن واعتقد ان زملائنا في مجلس الاعيان يجب ان يعوا هذه النقطة وان يسلّموا النواب الشعب بحق الشعب في جيبه وبحق الشعب في نقاضيه، فلا ارى مبرر لعنادهم.

معالي رئيس المجلس:

ان مجلس الاعيان جزء من المؤسسة التشريعية، وحقهم ان يشرعوا.

السيدة توجان فيصل:

حقنا ان نتمنى عليهم، لان نحن الذين انتخبنا من الشعب.

معالي رئيس المجلس:

حفظهم ان يشرعوا كما يراه مناسباً وعلينا احترام ارائهم، الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة اضافة الى ما تفضلت به السيدة توجان والزملاء، ايضاً انا اريد وادفع بقرار اللجنة القانونية، واختلف مع معالي الاخ ابو زهير فيما ذهب اليه، لو سقطت العملة لا قدر الله لنقع في اشكاليات، اعتقد ان المجلس موجود وبامكان الحكومة في أي وقت ان تقدم باي مشروع قانون لتعديله، او حتى لديها الصلاحيات ان تقرر قوانين مؤلته وتعالج الموضوع، لذلك لا يجوز ان نخالف الدستور ولا يجوز فرض اية رسوم الا بقانون انا مع قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا حقيقة ما عندي كلام فقط احببت ان اطمئن منك القبة راح تسقط والا ما تسقط، لان كل القوانين تذهب.

معالي رئيس المجلس:

ما فيه خلاف، الاستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني مصالحة:

شكراً معالي الرئيس

الواقع ما يحكم العلاقة بالنسبة للقوانين هو الاصل، الاصل في القوانين الاباحة ما لم يرد نص بالمنع، وقرار المجلس العالي للدستور كما فسر قال يجوز فرض الرسوم بنظام، وما دام الاصل انه يجوز معناه القانوني هو الاباحة.

المادة (١٢٢) من الدستور الاردني:-

للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) حق تفسير احكام التفسير.

وقرار المجلس العالي يكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية، ويكون للتفسير او المادة المطلوب تفسيرها في النص هي مادة ملزمة ويطبق عليها احكام الدستور، لذا فان قرار المجلس العالي للدستور كما يبدو هو القرار الذي كان امام مجلس الاعيان، وعلى اساسه تم الموافقة من قبل مجلس الاعيان برد القانون الى مجلس النواب على اساسه ان تفرض الرسوم بنظام، لذا اطلب من الزملاء الافاضل التصويت على قرار المخالفة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة:

شكراً معالي الرئيس

بداية اعتقد ان جو الذكاء اتاح حرف النقاش الى موضوع الدستورية وهو ليس موضوع بحثنا، موضوع الدستورية اذا اردنا ان نتذكر تاريخياً لماذا طرح هذا القانون؟ اذكر اخواني ان الاصل كان ان يصدر بنظام في القانون المطبق حالياً، واصدرت الحكومة السابق نظاماً لدفع الرسوم بشكل كبير اثار ضجة في الاردن كاملاً مواطنين ومحامين، وكنا في اللجنة القانونية برئاسة زميلنا المحترم الاستاذ عبدالكريم الدغمي ممن كان ضد هذا الدفع، واصدرت نقابة المحامين قراراً بذلك، ان الحكومة اصدرت نظاماً للرسوم فاحشاً، هذا الكلام عندما جاء التشريع الينا وقفنا في اللجنة القانونية ضد اصداره بنظام، وقلنا لنعد للاصل:

يجوز اصداره بنظام ونعد للاصل والاصل ان يصدر بقانون، ولحيل الأمر للمجلس العالي لتفسير الدستور بطلب من معالي رئيس اللجنة عندئذ وجاء التفسير يقول ان الامرين جائزان.

اذا لم تعد القضية هي قضية دستورية، القضية الاصل بها سيدي الرئيس، ان القضاء ليس مصدر دخل للدولة، وان القضاء يجب ان ييذل من مجانباً وان هذه الرسوم تفرض احياناً لجدية عملية التقاضي اذن ليس الاصل بها ان تكون مقابل خدمة، ليس الاصل بفرضها ان تكون

مصدر جبائية، وانما الاصل بها ان تحول بين الناس وبين النكاحية.

اذن لا بد ان تكون رسوماً مكتنية، ولا ترتفع مع ارتفاع العملة وتتضبط بها دائماً، ولذلك ليس الاسراع بتغييرها هدفاً وبالامكان ان ينجز رفعها عبر المؤسسة البرلمانية.

ومن هذا السلف سيدي الرئيس انا ادعو اخواني الى ان يصروا على قرار مجلس النواب السابق التوافقي انها تفرض بقانون ليس تنفيذاً باحكام الدستور، لان كلا الامرين دستوري ولكن لكي يبقى بذل العدالة للمواطنين اقرب ما يكون اقرب الى المجانية وان لا تتجرا أي حكومة على ان تعتبر رسوم التقاضي مصدراً من مصادر دخلها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي:

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس ما دامت خيمة الهاشميين على هذا البلد، ستبقى هذه القبة خيمة ممثلي هذا الشعب، في الوقت الذي يناقش مجلسنا الكريم قانون رسوم المحاكم والاجراءات المتعلقة به لا بد من الاشارة الى ان رسوم المحاكم كانت تستوفي بموجب نظام مطبق ومستقر منذ زمن، وارى انه لا داعي لاقراءه كقانون، تحاشياً للتطورات المتوقعة زيادة ونقصاناً واعطائه مرونة اكثر وحسب مقتضى الحال، وان فرض

هكذا من الأشغال

الرسوم بموجب مشروع القانون المعروض على هذا المجلس يحتاج وفي حالة اقراره الى مروره بالمراحل الدستورية وعند الحاجة الى تعديله يحتاج الى اجراءات طويلة وجميعكم يرفعها تماماً، هذا بالإضافة الى ان هذا المشروع فيه تشابك مع قوانين اخرى، وخاصة قانون نقابة المحامين النظاميين المتعلقة برسم افراز وكالات المحامين، حيث ان هذا الرسم من اهم الموارد للنقابة والدعم لها، وان رسم الافراز يخضع للمادة (٧٢) من قانون نقابة المحامين، وهذا الرسم يدفع سواء كانت القضايا حقوقية ام جزائية فعلية فأنتي ارى ان المادة (٤٨) و (٤٩) من المشروع المطروح امامكم ايراده مخالف للنسب والالتزام بالإضافة الى تناقضه مع قوانين اخرى وعليه ومع تسجيل تحفظي على مشروع القانون المعروض على مجلسكم الكريم حيث ارى ان يكون نظاماً وليس قانوناً لاعطائه المرونة واقتراح اذا كان لابد من مناقشة القانون المعروض شطب المواد (٤٨) و (٤٩) من المشروع وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً بعد هذا الحوار الطويل والذي تستحقه الحقيقة هذه المادة لاجل توضيح كافة جوانبها، لدي الآن الطروحات التالية:

هناك قرار اللجنة القانونية وقرار اللجنة القانونية يصدر على قرار مجلس النواب السابق الذي عنده مجلس الاعيان، وهناك مخالفة الزملاء التي تتوافق مع قرار مجلس الاعيان، اطرح

بداية مخالفة الزملاء التي ايدها اخرون على المجلس الكريم وهي الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

من مع المخالفة التي وردت في جدول الاعمال من قبيل الزملاء؟

برفع الايدي ليكون العدد واضح؟

السيد الامين العام:

(٣٢) من (٦٤).

معالي رئيس المجلس:

يعني لا تمارسوا على الارهاب في الادلاء برأي، هناك من يقول مع الشعب وكان الاخرين ليسوا مع الشعب، (٣٢) من (٦٤) والحقيقة انا اتفق مع قرار اللجنة القانونية باصرارها على قرار مجلس النواب السابق.

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢. قرار رقم (٨) بتاريخ ١٩٩٧/١/٥، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦.

(القرار موزع في الجلسة الحادية عشرة)

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد عبدالله اخو ارشيده مقرر اللجنة

القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/١/٥، لدراسة مشروع قانون معدل

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة

١ - عدلت المادة (٣) من قانون محكمة أمن الدولة بإضافة الفقرتين (ط) و (ي) اليها، بحيث تصبح المحكمة مختصة بالنظر في الجرائم التالية، وذلك لخطورتها وانطوائها على تهديد السلامة العامة والاخلال بالامن العام والنظام العام.

١- الجرائم المنصوص عليها في المواد من (١٥٧-١٦٨) من قانون العقوبات المتعلقة بجمعيات الاشرار، والجمعيات غير المشروعة وفي التجمهر غير المشروع وغير ذلك من الجرائم المخلة بالامن العام.

٢- الجرائم المنصوص عليها من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١١) من قانون الاسلحة النارية والذخائر المتعلقة بصنع او استيراد او حيازة او نقل او بيع او شراء مدفع او سلاح او تومانيكي بدون ترخيص ويقصد استعمالها على وجه غير مشروع، او عن صنع او استيراد اسلحة نارية او ذخائر دون ترخيص.

ب- كما تضمن المشروع تعديل المادة (٨) من القانون بأضافة فقرة جديدة اليها تنص ان تبدأ المحكمة في النظر في القضايا التي ترد اليها خلال عشرة ايام من تقديمها اليها وان تعقد جلساتها لذلك الغرض في ايام متتالية وان لا تؤجلها لأكثر من (٤٨) ساعة الا عند الضرورة.

هذا مع العلم ان بعضاً من تلك الجرائم كان النظر فيها اصلاً من اختصاص محكمة أمن

لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦، برئاسة رئيسها سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني وبحضور مقررهما سعادة السيد عبدالله اخو ارشيده وبحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة النواب:-

د. أحمد القضاة، عبد الكريم الدغمي، توجان فيصل، محمود الهويمل، عبدالعزيز جبر، د. همام سعيد.

وتغيب بمعذرة أصحاب السعادة السادة النواب:-

حاتم الغزاوي، هاني المصالحه.

وحضر الاجتماع معالي السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

وقررت اللجنة بعد دراسة مشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة وبأغلبية اعضائها رده والبقاء على النص كما ورد في القانون الأصلي، وذلك كونها محكمة استثنائية والتوسع في صلاحياتها لا يتفق مع مبدأ استقلال القضاء، وإذا كان هناك أمور مستعجلة للبت فيها في بعض الجرائم فالأولى أن يعدل قانون أصول المحاكمات الجزائية ليعطي محكمة الجنايات والمحاكم الأخرى سرعة البت في هذه القضايا المستعجلة.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

للجنة القانونية

مجلس النواب

ملاحظة:-

مخالفة مقدمة حول قرار اللجنة: من أصحاب المعالي السادة:- عبد الكريم الدغمي، د. أحمد القضاة، محمود الهويمل.

هكذا من الأشهر

الدولة قبل التعديل الذي ادخل على قانونها سنة ١٩٩٣.

معالي رئيس المجلس:

اقرأ المخالفة السيد المقرر.

السيد المقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة مقدمة من أعضاء اللجنة القانونية
عبدالكريم الدغمي، د. احمد القضاة، محمود
الهويل على قرار اللجنة: القانونية المؤقرة رقم
(٨) المتعلق ببرد المشروع المعدل لقانون محكمة
أمن الدولة

المخالفة:

نخالف الأكثرية المحترمة فيما ذهبت إليه ببرد
مشروع القانون المعدل ذلك أن الجرائم المطلوب
إضافتها لاختصاص المحكمة هي الجرائم
المتعلقة بجمعيات الأشرار والجمعيات غير
المشروعة وهي جرائم تنطوي على جانب كبير
من الخطورة وتهدد السلامة العامة والأمن العام،
وكذلك الجرائم المتعلقة بالأسلحة الخطيرة
الأوتوماتيكية.

وأنت لا نرى أي غضاضة في إضافة هذه
الجرائم إلى اختصاص محكمة أمن الدولة
لخطورتها أولاً، ولأنها تعتبر في غالب الأحيان
جرائم متلازمة مع جرائم أخرى هي من
اختصاص المحكمة ذاتها، هذا من جهة ومن
جهة أخرى، فإن الضمانة القضائية متوفرة، إذ
إن قرارات محكمة أمن الدولة قابلة للتمييز

وتنظرها محكمة للتمييز موضوعاً لذا نرى إقرار
المشروع.

مع الاحترام،،،،

عضو مخالف
عبدالكريم الدغمي

عضو مخالف

محمود الهويل

معالي رئيس المجلس:

الزملاء فقط اود لغاية الاتفاق على آلية الدخول
فيما هو بين ايدينا هذه مواد معدلة لقانون محكمة
أمن الدولة، وجهة نظري المتواضعة بأن
يفترض ان تكون اللجنة ناقشت المواد ووضعت
رأيها، حتى لو كان شطب هذه المواد ان تضع
رأيها وبالتالي نستطيع نحن ان نناقش المواد
ونصوت على رأي اللجنة القانونية، ليس فقط رد
القانون هكذا، لان المجلس طلب من اللجنة ان
تدرسه، السيد رئيس اللجنة.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني رئيس اللجنة

القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة اللجنة بدأت بمناقشة القانون من المادة
(١)، وعندما قرأت هذه المادة وجدت ان فيها
تجاوز لقضائنا النظامي الذي نعتز به ونفتخر به،
ان من خير ما يعتز به الاردن مؤسسته
القضائية، فلماذا نؤخذ من صلاحياتها لنضمها
الى محكمة أمن الدولة المعروف بأنها لا تتمتع
بميزة الاستقلال القضائي، وكان لها تاريخ في

السيد المقرر:

معالي الرئيس شكراً لرأيك ورأيك سليم وسديد
(١٠٠٪) هذا اقتراح من اللجنة بأغلبية بأنه رد
مشروع القانون، متى ما دخل القبة هنا، هذا
القرار لصاحب الولاية هو المجلس، هو الذي
يقترح على ان يقر القانون او ان يرد، هذا
اقتراح مقدم من (٦/٥) من اللجنة القانونية نحن
نصيح طلبنا على اساس عدم التوسع بالنسبة وانا
اسميه بالاعتداء على صلاحيات القضاء النظامي
المستقل بكثرة المحاكم الاستثنائية وبرغم هذا
وبعد ان يقرر المجلس دراسة هذا القانون، او ان
يقبل اقتراح اللجنة فانني مع تضمين المادة
(١٥٧) والمادة (١٥٨) وبوافقني بهذا سماحة
زميلي الاستاذ عبدالعزيز جبر، لانها جمعية
اشرار محترفين تعتدي على المجتمع، وهؤلاء لا
يجب ان يوضعوا تحت محكمة صارمة وسريعة
باتخاذ اجراءات، اما ما بقي فففيه اخذ وعطاء،
هذا اذا قرر المجلس قبول المبدأ.

معالي رئيس المجلس:

عملية الرد سبق وان صوتنا عليه سابقاً، وانا
اذا رغبتكم ان نطرحها للتصويت فهي لكم،
الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

شكراً معالي الرئيس

انا اذهب الى ما ذهبت اليه معاليك ان الرد لم
يعد قائماً بعد ان ذهب الى اللجنة، لكن لدى
الجنة وسيلة اخرى للرد، هي ان تكتب امام
المادة عدم الموافقة فهو الاسلوب الاخر، وانا
اعتقد فقط القرار بحاجة الى تصحيح ان يكون

كثير من الاحكام ما كان يضع تعديلاتها او يزيل
اثارها الا عفو جلالة الملك، اننا نعرف ان
قضاةنا الاردني المشهور بكفاءته وعدالته
ونزاهته خير من ينظر في هذه القضايا، ولماذا
نسحبها الى أمن الدولة، هل قضاؤنا دون
المستوى المطلوب؟

اذا كان هناك داع في اصول المحاكمات
الجزائية لتقريب المدة او البت فيها بسرعة
كمحكمة الجنائيات، فيمكن ان يعدل قانون اصول
المحاكمات الجزائية، اما ان توزع صلاحيات
محكمة أمن الدولة ونحن في وقت نحارب
الاحكام العرفية ونحارب التجاوزات في القضاء،
انما في اللجنة نظرنا الى مؤسساتنا القضائية
التي نعتز بكفاءتها ونعتز برجالها ونعتز
بنزاهتها، فتقول فلتبقى هذه الجرائم في تحت
نظرها، ولا نسحبها الى محكمة أمن الدولة
وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

معالي رئيس اللجنة نحن نقدر وجهة نظرك فيما
يتعلق بمواد القانون واللجنة صاحبة الرأي في
القانون، لكنني انا اكلم عن مبدأ ان اللجنة ترد
القانون، رد القانون للمجلس أولاً، عندما يحيل
المجلس القانون للجنة اللجنة تدرس القانون ولها
الرأي اذا ارادت ان تصر على القانون الاصلي
هذا رأيها هي حرة، لكن الحقيقة الرد كان هناك
في دخول القانون على المجلس وقد قبل المجلس
البحث في القانون هذا ما انا ذكرته، لك الرأي
لكم ونحن نحترم رأيكم فيما ترونه مناسب، السيد
المقرر.

هكذا من الأشهر

عدم الموافقة عدم الموافقة، عدم الموافقة، لكن الرد قد انتهى دوره عند احالة القانون الى اللجنة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، نقطة نظام السيدة توجان.

السيدة توجان فيصل:

للأسف يعني لا رئيس اللجنة ولا المقرر اوضحوا انه نحن ما مسكنا القانون وردناه من المادة الاولى، كل ما ورد من تعديلات في هذا القانون وبفصل ممل دخلنا فيه سواء من حيث مدد التقاضي سواء نوع الجرائم التي ادخلتها، فكل ما ورد في القانون تمت مناقشته وكل الذين رفضوا مطالبوا رد القانون هم الذين رفضوا كافة المواد لكن الصياغة جاءت رد، بينما هي رفض المواد، وهذا لم يوضح والنقطة الثانية نقطة النظام ان المقرر اخذ حق الحديث للمرة الثانية مثل ما حصل في جلسته سابقة كمقرر للجنة واضاف مخالفة جديدة من طرفه لم يرقها بهذا، وقال الاسلحة والتجهيز والمسابقات انا اقر ان تضاعف، وكأنه وهو مقرر اللجنة وهو يتحدث كمقرر وكان يرى بصلاحيته هذه المحكمة في بعض الجرائم وهو عكس ما قلنا لا في اللجنة، وطلب ادراج بعض الجرائم ضدها هذه اعتقد كان يجب ان يرقها بمخالفة ما يذكرها الان لانها شوشت على الحديث.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس

انا كنت اريد ان اتكلم بهذا المعنى، نوقش المشروع في اللجنة ونوقشت كل المواد وكل المواضيع التي جاءت في المشروع وبعد ان انتقلنا للتصويت على المواد صوتنا على المادة الاولى فكان قرار الاغلبية يرد هذه المادة، وعندما ردت المادة الاولى قيل ان المواد الاخرى سترد بنفس عدد الاصوات التي صوتت ولذلك المفهوم ضمناً معالي الرئيس ان كل مادة من هذه المواد قد وردت وهناك عليها مخالفة، لذلك اقترح سيدي الرئيس اختصاراً للوقت ان ندخل في مشروع القانون وان نصوت ابتداء من المادة الاولى فان نجحت تكمل، فان لم تنجح ايضاً تكمل ونصوت على باقي المواد، واذا ردت المادة الاولى بتقديري يكون المشروع كله قد رد دون ان نصوت على رد المشروع كاملاً لان في البداية، يعني ندخل في المواد مادة مادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر:

اشكرك معالي الرئيس، فقط توضيحاً لما قاله الزميل المقرر وذكر اسمي يأتي موافق على قضية جميعات الاشرار ولحالتها الى محكمة أمن الدولة الحقيقة انا معارض لهذا القانون حتى لقانون محكمة أمن الدولة كله وقد كان لنا رأي

السيد الامين العام:

(٢٢) من (٦٩).

معالي رئيس المجلس:

ولم ينجح قرار اللجنة وبالتالي امامنا المادة كما وردت في المشروع.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٢- على الرغم مما جاء في المادة ١٤٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١، والمادة ٣ من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢، تصبح محكمة امن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لمحاكمة الاشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب أي من الجرائم التالية التي تقع خـ للاحكام القوانين والتصوص المبينة أدناه واي تعديلات تطرأ عليها او تحل محلها:-

أ. الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من (١٠٧) الى (١١٧) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

ب. الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من ١٣٥- الى ١٤٩- من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

ج. الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١.

د. جرائم تزوير البكوت وتزييف المسكوكات

فيه ونحن اللي اسهمنا في تعديل قانون محكمة أمن الدولة، وكان على رأسنا معالي ابو فيصل وكان متحمس اكثر منا.

الحقيقة انا لم اقل هذا وانما كان يشرح، ففهمنا منه عن محكمة جمعيات الاشرار، لكن هناك امور يا اخوان، مثلاً التجهيز غير المشروع (سبعة فما فوق) او غيره، الحقيقة مثل ما تفضل رئيس اللجنة وانا معه، ان محاكمنا ونظامنا القضائي من انزه ما يمكن ومحكمة الجنايات عندها الصلاحيات، فاذا اردتم التعديل فاعطوها المدة الاسرع حتى نقضي فيه، اما ان نعطي محكمة أمن الدولة صلاحيات جديدة، الحقيقة انا لا ارى ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

ندخل في القانون تفضل المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي، وما دارا عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة:

عدم الموافقة

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة بعدم الموافقة لأن الرد ربما ذكرنا غير وارد، من مع قرار اللجنة؟

هكذا من الأشغال

المنصوص عليها في المواد ٢٣٩-٢٥٢ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م. - الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٠.

١. الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام المادة ١٢ من قانون المفوعات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣. : مخالفة احكام المادة ١٩٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

ح. الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية وغيرها التي تنص أي قوانين أخرى على أنها من اختصاص محكمة أمن الدولة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين (ط) و (ي) التاليتين إليها: ط. الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد من (١٥٧) إلى (١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ي. الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢.

قرار اللجنة:

عدم الموافقة

اسمح لي معالي الرئيس ان اقرأ لزملاء المواد حتى يكون المجلس على اطلاع ما هي المواد المطلوب اضافتها، حتى يتخذوا قراره، ساقرا المواد.

معالي رئيس المجلس:

على أي حال نحن لا نناقش ما هو خارج التعديل اخ عبدالله، نحن نناقش فقط ما هو موجود في التعديل.

السيد المقرر:

المادة ١٥٧- هي الفصل يعني كالاتي في جميعات الاشرار وجميعيات غير المشروعة ١- جميعيات الاشرار: بمعنى المجرمين المحترفين.

معالي رئيس المجلس:

اخي عبدالله انت ذكرت بانك ستقرأ لمواد لتتوير الزملاء، على ما هي الجرائم التي تشملها هذه المحاكم، نحن لا نناقش ما هو خارج التعديل على الاطلاق، بتحب نقرأها فقط كان به، لكني ارجوك لا تدخل في تفصيلاتها لان نحن لا نناقشها اصلاً ما هو خارج المطروح امامنا.

السيد المقرر:

الفصل الثاني

في جميعيات الاشرار والجميعيات غير المشروعة

(١) جميعيات الاشرار

المادة ١٥٧-١- إذا اقدم شخصان أو أكثر على تأليف جمعية أو عقداً اتفاقاً بقصد ارتكاب الجنايات على الناس أو الاموال يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة ولا تنقص هذه العقوبة عن سبع سنوات إذا كانت غاية المجرمين الاعتداء على حياة الغير.

٢- غير انه يعفى من العقوبة من باح بقصد الجمعية أو الاتحاق واقضى بما لديه من المعلومات عن سائر المجرمين.

شعبة لجمعية غير مشروعة وكل مؤسسة أو مدرسة تديرها جمعية غير مشروعة أو تدار تحت سلطتها.

المادة ١٦٠- كل من انتسب لعضوية جمعية غير مشروعة أو اشغل وظيفة أو منصباً في مثل هذه الجمعية أو قام بمهمة معتمد أو مندوب لها، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة في الحالات المذكورة في الفقرة (١) من المادة السابقة ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين في الحالات المذكورة في الفقرة (٢) من المادة ذاتها.

المادة ١٦١- كل من شجع غيره بالخطأ أو الكتابة، أو بأية وسيلة أخرى على القيام بأي فعل من الاعمال التي تعتبر غير مشروعة بمقتضى المادة (١٥٩) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين.

المادة ١٦٢- كل من دفع تبرعات أو اشتراكات أو اعانات لجمعية غير مشروعة أو جمع تبرعات أو اشتراكات أو اعانات لحساب مثل هذه الجمعية، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر.

المادة ١٦٣- كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع أو ارسل بالبريد كتاباً أو نشره أو كراساً أو اعلاناً أو بياناً أو منشوراً أو جريدة لجمعية غير مشروعة أو لمنفعتاتها، أو صادرة منها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً.

المادة ١٥٨-١- كل جماعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر يجوبون الطرق العامة والأرياف على شكل عصابات مسلحة بقصد سلب المارة والتعدي على الأشخاص أو الاموال أو ارتكاب أي عمل آخر من أعمال اللصوصية، يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات.

٢- ويقضى عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا اترفوا احد الاعمال السابق ذكرها.

٣- ويحكم بالاعدام على من اقدم منهم تنفيذاً للجناية على القتل أو انزال بالمجني عليهم التعذيب والاعمال البربرية.

(٢) جميعيات غير المشروعة

المادة ١٥٩- تعد جمعية غير مشروعة:

١- كل جماعة من الناس مسجلة كانت أو غير مسجلة، تحرض أو تشجع بنظامها أو بما تقوم به من الدعاية على ارتكاب أي فعل من الاعمال غير المشروعة التالية:

أ- قلب دستور المملكة بالثورة أو التخريب. ب- قلب الحكومة القائمة في المملكة بموجب الدستور باستعمال القوة والعنف. ج- تخريب أو اتلاف اموال الحكومة الاردنية في المملكة.

٢- كل جماعة من الناس يقضي عليها القانون تبليغ نظامها الى الحكومة وتخلفت عن ذلك أو استمرت على عقد اجتماعاتها بعد انحلالها بمقتضى القانون المذكور وتشمل هذه الفقرة ايضاً كل فرع أو مركز أو لجنة أو هيئة أو

كل من أشعل

في التجمهر غير المشروع وغير ذلك من
الجرائم المخلة بالأمن العام

المادة ١٦٤-١- إذا تجهر سبعة أشخاص
فاكثر بقصد ارتكاب جرم، أو كانوا مجتمعين
بقصد تحقيق غاية مشتركة فيما بينهم، وتصرفوا
تصرفاً من شأنه أن يحمل من في ذلك الجوار
على أن يتوقعوا - ضمن دائرة المعقول - أنهم
سيخلون بالأمن العام أو أنهم يتجمعهم هذا
ببستفوز بدون ضرورة أو سبب معقول
لمخاضهم آخرين للاخلال بالأمن العام اعتبر
بهمهم هذا غير مشروع.

٢. إذ انوع المتقدمين ونجمهم اغير مشروع
في حقوق القيد الذي اجتمعوا من اجلها للاختلاف
فيهم لعدم موافقة اللهاي اطلق على
الجمعة (شعب).

١٩٧٠ م
من الشرف في جميع غير
على عنة لا تزيت على عنة
وعشرة دينار

من الموقوف بالخدمة وتوفيت بالحبس مدة لا
تزيد على سنة واحدة ولا تزيد على خمسين
بنتاً أو بنتين معاً.

التي هي على من التولية المفروضة في
الخاصة (١٦) الذين يتصرفون قبل التدار منكم
الخاصة أو التولية الخاصة أو يتصرفون في الحال
الخاصة هؤلاء في يتصرفوا معكم أو يرتكبوا
جرائم

المادة ١٦٧-١- إذا تجمهر الناس على الصورة
المبينة في المادة (١٦٤) انذرهم بالتفريق احد
مفتلي السلطة الادارية، أو قائد الشرطة، أو قائد
المنطقة أو أي ضابط من ضباط الشرطة
الدرك فغماً بالوق أو الصفارة أو بأي وسيلة
أخرى من هذا النوع أو بإطلاق مسدس تتبعث
فيه إشارة ضوئية.

٢- إذا استمر المجتمعون في التجمهر بقصد أحداث شغب بعد اشعارهم بالوسائط المذكورة في الفقرة السابقة أو بعد صدور الامر اليهم بالتفرق بمدة معقولة أو حال التجمهرون بالقوة دون تفرقهم جاز لاي من المذكورين في الفقر السابقة، وللشرطة أو أي اشخاص يقومون بمساعدة أي منهما أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لتفريق الذين ظلوا متجمهرين على النحو المذكور أو للقبض على أي منهم وإن ابدى أحد منهم مقاومة جاز لاي شخص ممن تقدم ذكرهم يستعمل القوة الضرورية ضمن الحد المعقول بغلب على مقاومته.

المادة ١٦٨-١- إذا لم يتفرق المجتمعون بغير القوة كانت العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين.

٢- من استعمل السلاح منهم يعاقب بالحبس من سنة أشهر حتى ثلاث سنوات فضلاً عن اية عقوبة أشد قد يستحقها.

معمالي رئیس المجلس:

بعد ان استمعنا من الاستاذ عبدالله دقير الحجة
لمأخية الواد التو، ثم عملها القفزة (١) اوانج

عليكم الفقرة (ط) وقرار اللجنة: عليها بعدد
الموافقة، الاستاذ طلال عبيدات.

السيد طلال عبيدات:

معالي رئيس ان محكمة أمن الدولة تعتبر من المحاكم الاستثنائية من حيث طبيعة تشكيلها او من حيث اختصاصاتها، ومحكمة أمن الدولة يغلب عليها الطابع العسكري اكثر من الطابع القضائي النظامي، ومحكمة أمن الدولة هي من مخلفات الاحكام العرفية التي شهدها الارلن، وبما ان مرحلة الاحكام عرفية قد انتهت واصبح الارلن يعيش مرحلة الديمقراطية والتعددية السياسية فأنني ارى واقتراح الغاء محكمة أمن الدولة بدلاً من توسيع صلاحياتها وشكرًا.

معالي رئيس المجلس:

شکراً، الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور تزيه عمار

شكراً معالي الرئيس

سيدي الحقيقة بعد ان استمعت الى ما تفضل به المقرر وما ورد في مشروع القانون وجننا ان جميع هذه المواد التي وردت انها تقع ضمن اختصاص المحاكم النظامية الجزائية، واعتقد انه كان الاولى من ان نفعل المحاكم وندعم المحاكم النظامية القائمة للجزائية، لا ان نأتي بتشريع قانون يؤدي الى توسيع صلاحية محكمة أمن الدولة، والتي هي كما ذكر الزميل من اهم واخطر مخلفات المرحلة العرفية السابقة والتي تجاوزناها والحمد لله، وامل ان نكون قد تجاوزناها، بالإضافة الى ما علمنا ان موضوع

تشكيل محكمة أمن الدولة فيه مخالفة دستورية، لأن جميع قضاة محكمة أمن الدولة لا يتم تعيينهم من قبل المجلس القضائي، وإنما من قبل السلطة التنفيذية وفي هذا تجاوز على استقلالية السلطات ومخالفة دستورية، ولذلك أنا أرى أن بصار إلى تقليص صلاحية محكمة أمن الدولة ليس العكس، أن جميع الدول التي قامت تأسيس أو سبقت بتأسيس محاكم أمن الدولة، جاءت في النهاية ومنذ سنوات طويلة إلى الغاء ما يسمى محكمة أمن الدولة، وعلمنا أن نتمشى مع روح العصر الديمقراطي وليس العكس شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

شکراً، الاستاذ عبد المنعم ابو زنت.

السيد عبد المنعم أبوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

انا اثني على ما قاله النائبان المحترمان الاستاذ طلال عبيدات والدكتور نزيه، واضيف الى ذلك عندما نأى بأخواننا الذين نعتز بهم العسكريين عن اقحامهم في المعترك السياسي، فكيف نحمهم في قضايا معظمها ستعلق بالقضايا السياسية من حيث العقوبات؟

النقطة الأخيرة عندما سمعنا من الاخ المقرر
للجنة القانونية قراءة وبدون تفصيل، مجرد
قراءة من (١٥٧ الى ١٦٨) من قانون العقوبات
نستنتج من ذلك حتى لو قرأ والراحد يستحي من
هذه العبارة في نهار رمضان، لو قرأ على

۱۷۱۳

أخواتنا النساء الفاضلات وهن حوامل مجرد
قراءه، لأصين بأجهاض من شدة الخوف، وإذا
طبقت هذه المواد في قانون العقوبات حرفياً،
سوف تصبح السجون عشرة أضعاف
المستشفيات في هذا الوطن.
لذلك أنا اثني على ما قاله الاخوة بالاستغناء كلياً
عن محكمة أمن الدولة وشكراً.
معالي رئيس المجلس:
الدكتور فرح الرضي.
شكراً معالي الرئيس
تعلمون معالي الرئيس انني من الناس الذين
يحترمون القضاء في هذا البلد، لانا لا زلنا
بخير وقضائنا بخير، وكل الاحترام ابدياً لنا
لقضائنا، ومع ذلك فاني لا ارى لوجود محكمة
أمن الدولة أي انتفاض لهذا القضاء الذي نعتز
به، لان هذه المحكمة تخضع قراراتها لمحكمة
التمييز، وهذا ضابط وأعلى ضابط في المملكة
كما تخضع الاحكام التي تصدرها المحاكم
النظامية، وهذه المحكمة العسكرية ايضاً تطبق
قانون، ولا تأتي فتظلم انسان وانما تطبق قانون
موضوع امامها، ونحن في هذه الايام نعيش
مأساة السطو والسرقات والمخدرات وتزيف
العملة ومثل هذه الامور اذا لم تكن هنالك روادع
لهذه الامور، فأننا سنعماني كثيراً وعندنا الأمن
في هذا البلد سوف يهتز، ولذا وانطلاقاً من هذه
الضرورة الأمنية فإن وجود هذه المحكمة شيء
أساسي لانه لا يتعارض مع القضاء، ولانه
مربوط بمحكمة التمييز وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الأستاذ انور الحديد.

السيد انور الحديد:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة بعدما تلى المقرر المواد من (١٥٧-
١٦٨) وجدت ان من المناسب ان نفصل ما بين
هذه المواد، انا اعتقد بضرورة احوالة المواد من
(١٥٧-١٦٣) الى محكمة أمن الدولة، لكن
(١٦٤-١٦٨) اجد ان ما في داعي ان تحال الى
محكمة أمن الدولة وان تبقى ضمن قانون
العقوبات وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

شكراً معالي الرئيس

نقطة النظام الذي اود ان اقول:

انه بدأ المقرر يتلو المواد، والحديث عن قناعتنا
او عدم قناعتنا في محكمة أمن الدولة كان مكانه
حين احيل هذا المشروع ابتداءً هذا هو الأساس،
الان بدأ المقرر بثلاثة مواد، الاصل ان ندخل
في التصويت، ومعروف النتيجة (٢٢ أو ٢٣)
واحد ضد هذا التوجه والباقي مع المشروع.

معالي رئيس المجلس:

لكن للأسف الحوار واضح كأننا نتحدث من
جديد في القانون، السيد توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل:

أولاً: سأضيف ارفع يدي بنقطة نظام في الرد
على الدكتور العكايلة لانه نحن نقبل القانون او
نرده او نرفض القيادة او نقبلها او نعدل عليها

يجري، في قضية النفير رفض حق الدفاع في
استجواب شاهد، حتى في التأكد من هويته رفض
وهذه مسجلة وموثقة، في قضية بنك البتراء
احدى الشهادات ومستعدة ان اتي بها الى هذا
المجلس ادلت بشهادتها وعندما لم تعجبهم
شهادتها تحول المدعي للكاتب وقال لا تسجل ولم
تسجل شهادتها، فإذا هو عينات واحضر لكم
شهودها هنا من كيفية اجراءات أمن الدولة.
ان هذا التفصيل الدقيق للحفاظ على حق
المواطن الذي سيحاكم هل فعلاً ارتكب الجرم ام
لا؟ الوارد في قانون العقوبات هذا لا يلتزم به،
والامور بتسريح في محكمة أمن الدولة.
والنقطة الثانية الميزة السلبية من احوالة هذه
المواد الى أمن الدولة، انه هنا انت تقاضي
الانسان ضمن اعراف قانونية، أي انك القضاء
يجب ان يكون اعمى كما تمثله الصورة انه
يربط عينه ليس لكي يعمى عن الحقيقة، لكن
لكي لا يتميز ويختار، فعندما تقاضي شخص
انت ملزم انت تقاضيه في منطقة سكنه، فيقال
لك ترد للاختصاص المكاني، ثم عندما يقدم الى
منطقة سكنه هناك عدد من القضاء وتحال
القضايا اليهم بالدور المفروض، لكن في محكمة
أمن الدولة تأتي الحكومات وكما ترون ما تسمى
جرائم، الحكومة تكون خصم مثل الجمهور،
فتأتي الحكومة وتختار هي القضاء التي تريد
ان يحاكموا هؤلاء المتهمين، وهذا انقاص من
حق المتهم - لان لماذا يتم اختيار قاضي دون
غيره، وليس كل القضاء قادرين، بينما يأتي

ونقترح تعديلات، فبعض ما يرد هو من ضمن
هذه التعديلات، ومن هنا وجب قراءة هذه المواد
لكي ننظر ما الذي نقر ادخاله، فقد ندخل بعضه
وقد لا ندخله كله، فأذن ندخل في تفاصيل
المواد.

النقطة التي اريد ان اشار اليها، ان لما تلى
المواد، هذا التفصيل الدقيق للجرم وكيفية
معالجته ومتى يستحق العقوبة عليه تجمهر ان
صارت من اول دعوى، استوجب عنف، او لم
يستوجب كله مفصل وبطريقة دقيقة وملزمه
القاضي المدني، وبالعكس هي طريقة شديدة،
ولاقل انها شديدة بالنسبة للجرم الموجود هذا
التجمهر او الاعتراض او التظاهر كثير العقوب
اشد حتى مما في الجرم، فلا ارى داعي لزيادة
التشديد، وهنا اريد ان اعترض على المثال الذي
اورده زميلنا ابوزنط، على انه لو عرض على
نساء فضيلات حاملات لاجهضن، والله لو كانوا
النساء الفضيلات الحاملات خراعات لدرجة
بجهضوا من هكذا شيء، لما ولد اطفال
الانتفاضة في الضفة الغربية، المثال باساسة
مرفوض وأتي الان الى الفرق بين ان يكون هذه
العقوبات في قانون العقوبات او في قانون
محكمة أمن الدولة، الفرق الوحيد هنا عندنا
تفصيل بالجرم والحكم يلزم القاضي، وفي
محكمة أمن الدولة لا يجري الالتزام باجراءات
المحاكم بدقة، ومن يقول لي انه يجري الالتزام
اواجهه ليس بالتنظير اواجهه بالواقع الملموس
في محاكمات عديدة من محاكمات أمن الدولة لم

كلنا من أهل

دوره هكذا بالقرعة تأتي حسب القاضي التي قضي وقتها، هذا أيضاً من تحقيق العدالة، فإذا نظرنا الى عدم التزامها بأجراءات المحاكمات، وإذا نظرنا ان القاضي يختار بشخصه وينتقي من الحكومة بذل من يكون المتهم وحظه مع القاضي نجد ان ضرورة ابقاءها في قانون العقوبات.

واشير الى نقطة هامة وانكركم بأخر حدث جرى، قبل أيام اعتصم مجموعة كبيرة من خيرة ابناء هذا الشعب في اعتصام لمنع معرض الصناعات الاسرائيلية، مثل هذا النشاط هو الذي يعتبر جرم وهو الذي يراد ان يحال معارسة الى محكمة أمن الدولة.

معالي رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيد الرئيس الحقيقة ليس هنا موضع المفاضلة بين محكمة أمن الدولة والمحكمة النظامية، ليس هذا هو المطروح على الاطلاق وأنا لا اعتقد ان البرلمان يجوز ان يحاكم محكمة أمن الدولة ويشهر بقراراتها واسلوب عملها، محكمة أمن الدولة هي محكمة أقرها هذا المجلس وشرع لها هذا المجلس، بل المجلس الحادي عشرة وهي محكمة تعمل وفق الدستور والقانون بصورة اصولية، ولا مجال على الاطلاق لمحاكمة هؤلاء، الحديث هو هل هذه الجرائم التي سردها سعادة المقرر قبل قليل، يرغب المجتمع الاردني معثلاً بتواليه، ان تسريع اجراءات المحاكمة

واجراءات ملاحقة المجرمين التي تحدث فيهم بالتفصيل، هذه المادة ليست مادة حريات، هذه المادة هي مادة مواجهة انواع الجرائم الجديدة المتفاقمة نوعاً وعدداً واسلوباً ومكاناً.

دولة الحرة التي فيها حريات كاملة زي الدول غربية، التي القضاء فيها قوي جداً ويقدر ان يحاكم ولكن هذا لا يجوز الخلط ما بين الحريات وبين المجرمين على الاطلاق، هذان شيان مختلفان لقد سرد المقرر انواع الجرائم التي احنا بدنا نسرع في اجراء المحاكم واصدار الاحكام بسرعة وعدم الحقيقة ترك الفرصة للمجرم ان ينفذ او ان يبقى طليقاً، هذا هو الشيء، محكمة أمن الدولة تعمل ضمن القانون والدستور، التي هذا المجلس والمجلس الذي سبقه شرع له، فالرجاء منكم الحديث ضمن هذا الاطار وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكراً معالي الرئيس

نذكر معالي الرئيس ويذكر الزملاء انني من اقترح رد هذا القانون عندما جاء من الحكومة وبينت الاسباب في حينه ومن اهمها:

ان محكمة أمن الدولة هي محكمة استثنائية وان الاصل هو القانون المدني، ولا يجوز التوسع في صلاحيات محكمة استثنائية، وقلت في حينها: ان الفرنسيين الذين اوجدوا محاكم أمن الدولة في الدنيا، لغوا هذه المحكمة.

واضيف الان سبب جديد وما ادري يمكن معالي

عبدالله النور لا يوافقني عليه، انا اعتقد حتى من ناحية الاستثمار وجلب المستثمرين عندما يعلم العالم ان لدينا محاكم استثنائية والتوسع في صلاحياتها، مما يعيق الاستثمار وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

نحن متجاوزين الحوار حول موضوع المدكمة، نحن نناقش المواد التي بين ايدينا، نقطة نلهم الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

شكراً معالي الرئيس

المراد هنا نقل سوارد قانونية من قانون الى قانون ومن جهة الى جهة، وبالتالي هذه المواد هي جزء من القانون او من مشروع القانون، لا يجوز لنا الحقيقة البحث والتداول بشأن مشروع ما لم يكن المشروع برمته مقدم البناء المشروع مقدم البناء لكن المواد التي استمعنا اليها قبل قليل من سعادة المقرر ام توضع جانباً، ومن هنا فأنتي ارجو من معالي الرئيس، وقف البحث في هذا الموضوع وتوطين هذه القوانين القانونية المراد نقلها الى بار الى دولة نبدأ من حيث هو في ضوء ذلك نقول اني ما قد سجلت وليس هناك ما ينبغي وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً معالي الرئيس

السيد خليل حدادين:

شكراً معالي الرئيس

السيد خليل حدادين:

شكراً

السيد خليل حدادين:

شكراً

اولاً: المثل الذي سقته لم ينل من اخواتنا الفضيلات الحوامل بل بالعكس ثمنت الجانب الانساني الانثوي لدى اخواتنا الحوامل ودافعت عنهن تحت هذه القبة.

ثانياً: تشبيه المرأة الحامل امام الفزع والخوف باختها التي تحمل الرشاش امام جنرالات العدو غربي النهر، هذا تشبيه خاطيء من عدة نواحي: الناحية الاولى: ان غربي النهر ارض مغتصبة، وهنا وطن غير مغتصب ان المرأة غربي النهر تقااتل جنرالات العدو، لكن المرأة هنا من ستقاتل؟

لذلك القضية هنا قضية محكمة أمن الدولة يظنون ابناءنا واخواننا يعني ليسوا كجنرالات العدو، لذلك التشبيه خاطيء لغة وفقه وقانوناً وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الزملاء لكي لا تضيع اهمية وقيمة نقاط النظام التي نطالبها في هكذا جو، ارجو عندما نطلب نقلة النظام ان تكون حقيقة، لان بالنتيجة سنبدأ نعمل نقلة النظام تحت ائنا ندخل من نقاط النظام

شكراً معالي الرئيس

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

السيد خليل حدادين:

معالي رئيس المجلس:

هذا اقتراح وثني على اقتراحه بأن تتضمن قانون محكمة أمن الدولة ومن (١٦٣ الى ١٦٨) يقترح ان تبقى في قانون العقوبات.

السيد حمزة منصور:

وقف البحث في هذا الى ان يصار الى توزيع هذه المواد علينا ويتم مناقشتها.

معالي رئيس المجلس:

يا استاذ حمزة المواد قراءها الاخ المقرر.

السيد حمزة منصور:

هذه تحتاج الى دراسة معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي استمعنا ببطء اليها وقراءها الاستاذ عبدالله اخور ارشده، نحن لا نناقش المواد بقدر ما نناقش قبولها في هذا القانون او ابقاءها بقانون العقوبات.

السيد حمزة منصور:

يا سيدي اقتراحي مثنى عليه معالي الرئيس وهو الابد.

معالي رئيس المجلس:

انا احاور اخي لمحاولة اقناعه بأن نسير في التصويت على المادة من مطلق ان الاخ عبدالله قرا المواد واستمعنا اليها كلنا ونحن لسنا بصدد مناقشة المواد بحد نفسها، انما بصدد ان نقبلها في قانون محكمة أمن الدولة او نبقىها في قانون العقوبات معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس

هي ستبقى في قانون العقوبات سواء كانت من اختصاص أمن الدولة او كانت من اختصاص القضاء العادي، ولكن المطلوب نقل اختصاص المحكمة او توسيع اختصاص محكمة أمن الدولة ليشمل هذه المواد من قانون العقوبات، اما ان نقبل او ان نرفضه لكن المواد ستبقى في قانون العقوبات.

معالي رئيس المجلس:

لغاية ان تشملها محكمة أمن الدولة وتبت فيها، تعطينا من طرح اقتراحك استاذ حمزة؟

السيد حمزة منصور:

انا متمسك باقتراحي.

معالي رئيس المجلس:

من مع اقتراح استاذ حمزة بأن توزع المواد على الزملاء؟

السيد الامين العام:

(٢٢) من (٦٩).

لم ينجح الاقتراح، معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس اقتراح الزميل انور جزئين: الجزء الاول: تضمين المواد من (١٥٧ الى ١٦٣) وهذا نوافق عليه لكن الجزء الثاني من اقتراحه ارجو ان يطرح الجزئين يعني ليس مرة واحدة، لان الجزء الاول صحيح ونؤيده فيه، يعني من (١٥٧ الى ١٦٣) نؤيده ونؤيد ان يبقى في هذا القانون.

الجزء الثاني لا نوافق على عدم تضمينه في هذا القانون.

معالي رئيس المجلس:

لا يا سيدي ارجوك كمل حديثك.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الاخ انور الحديد قسم هذه المواد الى جزئين:-

جزء بده يقبله وجزء بده يرفضه، الجزء الاول مثل ما فهمت انا بده يرفضه؟

معالي رئيس المجلس:

الحكومة تقول بدي انقل عشر مواد من قانون العقوبات لتصبح صلاحيات أمن الدولة، الاخ انور الحديد اقترح بأن ينقل سبع مواد فقط.

معالي وزير التعليم العالي:

أي سبعة يا سيدي هذا هو السؤال؟

معالي رئيس المجلس:

حددها بالرقم، من مع اقتراح الزميل انور الحديد؟

السيد الامين العام:

(٢٨) من (٧٠).

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح اقتراح الزميل انور، اذن تبقى الفقرة (ط)، دولة ابونشأت.

دولة السيد طاهر المصري:

هذا اقتراح فقط، قرار اللجنة بدنا نصوت عليه.

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم، قرار اللجنة بعدم الموافقة على المادة، من مع قرار اللجنة؟

السيد الامين العام:

(٢١) من (٧٠).

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح قرار اللجنة، وتبقى الفقرة كما وردت في المشروع، الفقرة (ي) مطروحة على المجلس الكريم، قرار اللجنة: بعدم الموافقة عليها من مع قرار اللجنة؟

السيد الامين العام:

(٢٣) من (٦٩).

معالي رئيس المجلس:

ولم ينجح، وتبقى الفقرة (ي) في المشروع، السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٨- تجري محاكمة الاشخاص المتهمين بأية جريمة من الجرائم المشمولة باحكام هذا القانون علناً الا اذا قررت المحكمة بالنسبة الى الصالح العام ان تجري المحاكمة بصورة سرية ويجوز للمتهم ان ينيب عنه محامياً للدفاع عنه.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها:-

ب - تبدأ المحكمة بالنظر في أي قضية ترد اليها خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ

تقديمها وتعقد جلساتها لذلك الغرض في أيام متتالية ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من (٤٨) ساعة إلا عند الضرورة ولأسباب تذكرها في قرار التأجيل.

قرار اللجنة:

بعدم الموافقة

معالي رئيس المجلس:

من مع قرار اللجنة؟

السيد الأمين العام:

(١٨) من (٦٩).

معالي رئيس المجلس:

وتدعى المادة كذا، ويرد في المشروع، بعد قرار هذه اللجنة، من مع القانون كذا؟ وجاءت هذه التماسات من الأعضاء.

السيد الأمين العام:

(١٩) من (٦٩).

معالي رئيس المجلس:

من مع قرار اللجنة؟

السيد الأمين العام:

(٢٠) من (٦٩).

معالي رئيس المجلس:

من مع قرار اللجنة؟

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار إليه. فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين (ط) و (ي) التاليتين إليها:- ط. الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد من (١٥٧) إلى (١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ي. الجرائم الواقعة خلافاً لأحكام التقنين (أ) و (ب) من المادة (١١) من قانون الأسلحة النارية والتخاير رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٢.

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) بالتالي إليها:-

ب- تبدأ المحاكمة بالنظر في أية جريمة من الجرائم خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ تقديمها وتعقد جلساتها لذلك الغرض في أيام متتالية ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من (٤٨) ساعة إلا عند الضرورة ولأسباب تذكرها في قرار التأجيل.

(٤٨) ساعة إلا عند الضرورة ولأسباب تذكرها في قرار التأجيل.

أمين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب
د. محمد مصالحة م. سعد هایل السرور

معالي رئيس المجلس : السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

٣. قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠، والمتضمن القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.

٤. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس:

أشركم وأرفع الجلسة.

رئيس مجلس النواب

م. سعد هایل السرور

(انتهت الجلسة)

هذا من الأعمال